



اسم المقال: الحكومات وأليات تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق بعد عام 2003 (السياسة المالية أمودجاً)

اسم الكاتب: أ.م.د. زيد عدنان محسن

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7113>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 19:26 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



{ الحكومات وآليات تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق بعد
عام ٢٠٠٣
(السياسة المالية أنموذجاً) }

أ.م. د. زيد عدنان محسن (*)

zaidmihsin@yahoo.com

الملخص:

ادت الازمات المتعاقبة في العراق الى نتائج خطيرة القت بظلالها على المجتمع العراقي ، ولعل اخطر تلك الاثار وصول التضخم الى كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فالمجتمع العراقي يعاني من فجوة واضحة وكبيرة في تنمية رأس المال البشري ومشكلات بنيوية هي نتاج تأخر مسيرة التنمية الشاملة وتعثرها في حروب وحصار اقتصادي واحتلال وانقسامات داخلية وتأثيرات التهجير القسري واستنزاف العقول والخبرات لذلك فأن وطاة الفقر والامية والبطالة من جهة والفجوة النوعية بين الاناث والذكور في مجال المؤشرات التعليمية والصحية وفي مجال المشاركة من جهة اخرى ، يؤديان الى ادامة حالة التخبط والتخلف ، هذا فضلا عن اثر الانفاق الحكومي المتزايد على مجالات الامن والدفاع على حساب الخدمات العامة والخدمات الاقتصادية . ومع انتهاج الدولة العراقية لسياسة الانتقال نحو اقتصاد السوق الذي الحق اضرار كبيرة ، نتجت عنه ازدياد التفاوت في الفرص بين الشرائح العليا من جهة والشرائح الدنيا والطبقات الكادحة من الفقراء لعدم قدرتهم على شراء هذه الخدمات ، وبالتالي تقليص فرصهم في تحسين مستوى معيشتهم ولذلك برز على نحو متزايد التهميش الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات وهو في تزايد مضطرد .

المقدمة

شهد العراق محاولة لبناء نظام سياسي ديمقراطي يتراجع فيه الدور المركزي المهيمن للدولة، وشهد تحولا نوعيا من اقتصاد مركزي محاصر الى اقتصاد ليبرالي مخصص، وبرامج خصخصة، وهذا يشير الى ان ثمة اجتماعيا باهظا قد يدفع او دفع. مثلا ان زيادة كبيرة في اعداد المهمشين والفقراء والعاطلين تظهر وخصوصا في المراحل الاولى من التحول الديمقراطي المنشود. ان الاحداث التي شهدتها العراق قبل وبعد الاحتلال او التغيير السياسي بعد ٢٠٠٣ ادت الى تفاقم ظواهر معينة

مثل ارتفاع اعداد الفئات المهمشة، الايتام والمشردين والمتسولين وغيرهم من الفئات التي تحتاج الى برامج وسياسات عامة تقوم على رعاية خاصة.

ادت الازمات المتعاقبة في العراق الى نتائج خطيرة القت بظلالها على المجتمع العراقي، ولعل اخطر تلك الاثار وصول التضخم الى كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فالمجتمع العراقي يعاني من فجوة واضحة وكبيرة في تنمية رأس المال البشري ومشكلات بنيوية هي نتاج تأخر مسيرة التنمية الشاملة وتعثرها في حروب وحصار اقتصادي واحتلال وانقسامات داخلية وتأثيرات التهجير القسري واستنزاف العقول والخبرات لذلك فإن وطاة الفقر والامية والبطالة من جهة والفجوة النوعية بين الاناث والذكور في مجال المؤشرات التعليمية والصحية وفي مجال المشاركة من جهة اخرى، يؤديان الى ادامة حالة التخبط والتخلف، هذا فضلا عن اثر الانفاق الحكومي المتزايد على مجالات الامن والدفاع على حساب الخدمات العامة والخدمات الاقتصادية ومع انتهاج الدولة العراقية لسياسة الانتقال نحو اقتصاد السوق الذي الحق اضراراً أكبر، نتجت عنه ازدياد التفاوت في الفرص بين الشرائح العليا من جهة والشرائح الدنيا والطبقات الكادحة من الفقراء لعدم قدرتهم على شراء هذه الخدمات، وبالتالي تقليص فرصهم في تحسين مستوى معيشتهم ولذلك برز على نحو متزايد التهميش الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات وهو في تزايد مضطرد.

ادت التطورات السياسية والاجتماعية التي مر بها العراق خلال العقود الثلاثة الاخيرة الى تدمير منهجي لقدرات ودور الطبقة المتوسطة، وهي صمام الامان في المجتمع ضد تيارات التطرف، اما الانخفاض الكبير في مستوى معيشة السكان، لاسيما منهم العاملون بأجر، بسبب ضعف القدرة الشرائية لمداخيلهم من جهة وتدهور نوعية الخدمات العامة الاساسية التربوية والصحية والسكنية من جهة ثانية، فعاني المجتمع العراقي من غياب واضح للبرامج الاجتماعية الخاصة للنهوض باوضاع الفئات المهمشة والمناطق الاكثر تضررا ومعاناة والبرامج الفاعلة لمعالجة البطالة والفئات الاكثر فقرا والشباب والمرأة والمناطق المحرومة وغيرها. ان غياب الخطط التنموية ادى الى ضعف الروابط والتنسيق بين الادوار التي تقوم بها الدولة ومؤسساتها والادوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني.

١ - هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على واقع البيات الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ في تحقيق العدالة الاجتماعية لاسيما فيما يتعلق ببرامج حماية شرائح وفئات المجتمع خصوصا للشرائح الهشة في ظل

اقتصاد الدولة الذي لا يأخذ بالحسبان المتطلبات الاجتماعية والاخلاقية ولا يراعي مصالح الفقراء والمعوذين في المجتمع وبالتالي تعاني الليات وسياسات الحكومة الاجتماعية اشكالية عدم القدرة على التعامل مع هذه السلبيات واخفاق هذه السياسات في الارتقاء بنوعية حياة الانسان في المجتمع العراقي ، فضلا عن تأثر هذه الليات بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية التي طرأت على المجتمع العراقي لاسيما اوضاع وحاجات الفئات الهشة والضعيفة في المجتمع ، كما يسלט البحث الضوء على ارتباط العراق بالمؤسسات النقدية والمالية العالمية الامر الذي يحتم عليه الالتزام بتطبيق البرامج الاصلاحية ، مما يؤثر سلبا على مستوى خدمات الرعاية والرفاه في المجتمع العراقي.

٢ - اشكالية البحث

ان السياسات الاجتماعية والليات الحكومية في العراق تعيش مأزق عدم الوضوح والتخبط واللاواقعية في وضع الخطط والبرامج واليات تنفيذها بل ان الليات الحكومات العراقية المتعاقبة في تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كانت عبارة عن اجراءات واليات وبرامج مؤقتة لاتعالج الازمات والمشاكل ذات العلاقة بمجال عملها وانما تحاول تهدئتها وتسويق حلولها اطول مدة زمنية ممكنة ، في ظل اختلال الارادة السياسية للدولة وغياب التخطيط العلمي والواقعي وهشاشة الاطر التنظيمية والمفاهيمية للعدالة الاجتماعية في العراق وعدم قدرة الدولة على توفير برامج الرعاية والخدمات الاجتماعية للمواطنين بمختلف توصيفاتها وانواعها .

٣ - فرضية البحث

لقد كان للظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق تاثيرات هامة على مستويات التفاوت في المجتمع العراقي اذ ان التفاوت في توزيع الدخل وغياب العدالة الاجتماعية اثار سلبية على المجتمع العراقي وبالتالي فان السياسات والليات الحكومية الكلية الصحيحة والهادفة الى تخفيض التفاوت في توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية من شأنها ان تؤدي الى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والقضاء على الفقر والتفاوت بين طبقات المجتمع العراقي وتحسين الاوضاع الاجتماعية للفئات الفقيرة والهشة في المجتمع.

٤ - هيكلية البحث

لتحقيق اهداف البحث في ضوء الفرضية الموضوعه فقد تم تقسيمه الى المبحث الاول السياسة العامة المالية (اهدافها وادواتها) وهو الاطار النظري للسياسة العامة المالية ، ويتضمن المبحث اولاً

اهداف السياسة العامة المالية وثانياً ادوات السياسة العامة المالية ، اما المبحث الثاني فاستهدف المرتكزات الاجتماعية للسياسة العامة المالية في العراق بعد ٢٠٠٣ عن طريق تناول أولاً مفهوم العدالة الاجتماعية واهميتها ، وثانياً اهداف السياسة العامة المالية في العراق وثالثاً استعرض المرتكزات الاجتماعية للسياسة العامة المالية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ فضلاً عن خاتمة واستنتاجات لما هدف اليه البحث .

المبحث الاول / السياسة العامة المالية (اهدافها وادواتها)

اولاً-اهداف السياسة العامة المالية:-

السياسة العامة المالية هي سياسة تعنى بتحديد المصادر المالية للدولة وأوجه إنفاقها واستخدام الآليات المتوفرة كالموازنة العامة والنظام الضريبي والنظام المصرفي ونظام التأمين من اجل تحقيقها. والغرض الأساس من السياسة العامة المالية هو دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتأثير الايجابي على حركة الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات والدخل. حتى حقبة السبعينيات من القرن الماضي ، كان هناك اعتقاد سائد ان التنمية الاقتصادية بمرور الزمن ستحل مشكلة ازمة التوزيع، واستناداً الى ذلك ذهب الاكاديميون وصانعو القرار السياسي في البلدان النامية الى تبني النظريات والاستراتيجيات المرتكزة على نمو الدخل وليس على توزيعه^(١). ولكن لم تحل مسألة التفاوت بل انها استمرت وازدادت مع اختلاف في الدرجة والمكان سواء في صيغتها النسبية او المطلقة وهكذا اخذ الاهتمام يتزايد بمسألة تقليل التفاوت في توزيع الدخل غمار عملية التنمية. ان الواقع السلبي لتوزيع الدخل يتطلب إعادة توزيعه لجملة اهداف اجتماعية واقتصادية. وتنصرف الاهداف الاجتماعية الى ان التوزيع العادل للدخل يعد وسيلة من وسائل تحقيق الاستقرار الاجتماعي بين شرائح المجتمع المختلفة أولاً وتحقيق الاستقرار السياسي كأندام الاحتجاجات والاضرابات والمظاهرات وغيرها ثانياً وتكمن الاهمية القصوى لإعادة توزيع الدخل في تعزيز الطلب الكلي الفعال عن طريق رفع الدخل لذوي الدخل المحدود المنخفضون ثم رفع الميل الحدي للاستهلاك، وتشجيع الحافز على العمل والانتاج، بما يعود في الاقتصاد ككل بفوائد توسعية عديدة.

ان السياسة العامة الاقتصادية بصورة عامة والسياسة العامة المالية بصورة خاصة تؤدي دوراً هاماً وبارزاً في إعادة توزيع الدخل بين الافراد عن طريق ادواتها والقيام بالوظائف التي من شأنها ان تقدم

الخدمات العامة وبخاصة لذوي الدخل المنخفضة كمشروعات تحسين الصحة، وبناء المساكن، ودعم الانتاج الضروري والتعليم المجاني، واعانات المعوقين، مما يجعل هوة التفاوت في توزيع الدخل تضيق ، وكذلك فأف فرض الضرائب على الرغم من ضعف الجهاز الضريبي فإن غايتها تمويل المشاريع ذات النفع العام والتي من شأنها تقليل التفاوت ايضاً كالضرائب التصاعدية على ذوي الدخل المرتفعة والضرائب على التراكات والهبات ووضع حد للملكية وضرائب المبيعات، وغيرها من الضرائب التي يمكن استخدامها بحسب ما تقتضيه مرحلة تكييف توزيع الدخل الشخصية^(٢).

في اقتصادات الدول المتقدمة ينحصر دور الدولة في متابعة النشاط الاقتصادي ومراقبته بحيث تندخل في الوقت المناسب لمنع حدوث الدورات الاقتصادية ، كما انه من اهم مهمات الدولة هي الحد من الدورات الاقتصادية عن طريق تكييف الميزانية، بحيث يمكن مواجهة الدورات الاقتصادية قبل تفاقم حدتها.

وقد أنيط دور مهم للسياسة المالية التي تأكدت فعاليتها وأهميتها بفعل ثلاثة أحداث عملية ونظرية^(٣) أما الحدثان العمليان فهما الكساد الكبير عام (١٩٢٩)، والتضخم الذي صاحب الحرب العالمية الثانية، في حين أن الحدث النظري المهم الذي حصل في النظرية الاقتصادية هو ظهور كتاب (كينز) (J.M. Keynes) (النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود) عام ١٩٣٦ والذي عزز كثيراً من الدور الذي يمكن ان تلعبه السياسة العامة المالية في تدعيم الطلب الكلي الفعال عن طريق التأثير المباشر في مجرى الدخل في الحالات التي تعجز فيها السياسة العامة النقدية من ان تعمل مثل هذا، وبدلاً من أن يكتفي بالدور الثانوي للسياسة العامة المالية صارت اداة لتحقيق أهدافاً محددة هي:-

الهدف الاول: اعادة توزيع الدخل:-

ان قوى السوق القائمة على الملكية الخاصة تعمل على توزيع الدخل بصورة تنحرف بعيداً عن عدالة التوزيع وان هذه الصورة من التوزيع ذات اثار واضحة في التقلبات الاقتصادية بحجة ان بعض الاقتصاديين يُرجع الازمات الاقتصادية الى نقص الطلب الكلي الفعال المترتب على هذا التوزيع، وتستخدم السياسة العامة المالية وسائلها المتعددة المتمثلة بالانفاق والضرائب لتقليل هذا التفاوت. لذا نرى ان السياسة العامة المالية التقليدية قد حافظت على سوء توزيع الدخل القومي في مرحلة التنمية الاقتصادية، فالأدوات المالية لم تعمل على اعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات

الفقيرة، بل زادت الوضع سوءاً عن طريق ارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك، والتي يقع عبئها على ذوي الدخل المنخفضة، وتشجيع الطبقة الغنية ودعمها للرأسمال الخاص من أجل توفير فرص الاستثمار والتوسع فيه، لقد استند الكلاسيك في عدم عدالة توزيع الدخل إلى مبررات اقتصادية عديدة، منطلقين من فرضياتهم ومنها أن الادخار فضيلة، وهو يتحول مباشرة إلى الاستثمار، وأن الكميات المدخرة تساوي الكميات المستثمرة بفعل سعر الفائدة. كما أن عدوى الاستخدام الكامل يتحقق بشكل طبيعي عند مستوى معين للدخل.

الأ أن التحليل الكينزي أثبت العكس من التحليل الكلاسيكي، فتقوم النظرية الكينزية على إعطاء أهمية بالغة لدور السياسة العامة المالية في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي لأن المشكلة تكمن في نقص الاستثمار الخاص وعلى هذا الأساس لابد من تعزيز الانفاق الحكومي (السياسة العامة المالية) لمعالجة الخلل في جسد الاقتصاد وأكد الكينزيين على إحلال مبدأ المالية الوظيفية محل مبدأ توازن الموازنة، إذ اعتقد الاقتصاديون قبل كينز بأن الموازنة الحكومية يجب أن تكون في حالة توازن وأنه من الضروري لسير الاقتصاد سيراً طبيعياً طالما أن الانفاق الحكومي هو استهلاكي بطبيعته، وأن زيادة الضرائب المباشرة تؤدي إلى تقليل التراكم الرأسمالي والحافز على العمل والاستثمار، لذا دعى أنصار المدرسة الكلاسيكية عكس الكينزيين الاقتصاد جهداً الأمكان في الانفاق الحكومي (تقليص أو الاقتصاد في الانفاق الحكومي) ذلك أن الانفاق الحكومي هو انفاق غير منتج لأن الانتاج الفعلي ينتج من القطاع الخاص^(٤).

إن السياسة العامة المالية تؤثر في رغبات الأفراد في الادخار، فهم سوف يقللون من نسبة دخولهم المخصصة للادخار في حالة توقعهم أن ضرائباً عالية سوف تصيب أرباحهم وأموالهم. كما وأن حجم الاستهلاك والادخار سيتأثر عن طريق التغير في السياسة العامة المالية، فإذا كان هدف واضعي السياسة العامة المالية إعادة توزيع الدخل بشكل يحقق عدالة أكبر لصالح ذوي الدخل المنخفضة، وتخفيف حدة التفاوت في توزيع الدخل وإن حجم الاستهلاك سيرتفع وسينقص حجم الاستثمار حتماً، إذ أن المجتمع في هذه الحالة سينفق نسبة كبيرة من دخله لغرض إشباع حاجاته الاستهلاكية، مما يؤدي إلى أن يهبط حجم الادخار الكلي.

الهدف الثاني : تحقيق التنمية الاقتصادية :-

تم تعريف التنمية الاقتصادية في الكتابات التقليدية على أنها ، عملية الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد عبر مدة زمنية طويلة. الا ان تطور مفهوم التنمية حث على تعريفها على انها عملية احداث التغييرات البنوية في الاقتصاد وفي العلاقات الاقتصادية الدولية فضلا عن الزيادة المستمرة في الدخل الفردي والتصاعد المستمر في الانتاج الفردي والاجمالي. ويعد البعض التنمية والنمو الاقتصادي مترادفين في المعنى الا انه يمكن استنتاج ان النمو الاقتصادي هو جزء من التنمية الاقتصادية لكون ان النمو يتضمن بصورة اساسية نمو الناتج القومي من دون حصول تغييرات مهمة واسبابية في الجوانب الأخرى^(٥).

الهدف الثالث : تحقيق الاستقرار الاقتصادي:-

أن السياسة العامة المالية تحاول تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية وتتعلم هذه الوظيفة بالسياسة المالية لكونها أداة للاستقرار الاقتصادي (Economic stabilization) ويرتبط هذا الدور بطبيعة الدور المالي التعويضي الناتج عن المالية التعويضية (Compensatory Finance) والتي ينصرف دورها الى تعويض التدبذبات غير المتوقعة في الانفاق الخاص عن طريق التحكم بالنفقات العامة والضرائب^(٦)، وبذلك تستطيع الدولة عن طريق استخدامها للسياسة المالية ان تحقق الاستقرار الاقتصادي، ويتلخص دور هذه السياسة في انجاز هذا الهدف بجانين هما:-

١ - السياسة العامة المالية التوسعية.

٢ - السياسة العامة المالية الأنكماشية.

وتستخدم السياسة الأولى (التوسعية) في معالجة حالة الكساد التي يتعرض لها الاقتصاد وجوهر هذه السياسة يتحدد عن طريق سبيلين هما زيادة الانفاق الحكومي أو بتقليص الضرائب أو كليهما معاً. حيث انه في حالة الكساد ينخفض الطلب على الاستهلاك وعلى الاستثمار، ويتعطل الجهاز الانتاجي وتنتشر البطالة الاجبارية ويكون من الضروري ان تعمل السياسة المالية على رفع الطلب الفعلي الى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل. اذ تستطيع السياسة العامة المالية رفع الطلب الكلي الفعال عن طريق تخفيض الضرائب المفروضة على الدخل المخصصة للاستهلاك، وتخفيض الضرائب المفروضة على ارباح الاستثمارات من أجل رفع الميل للاستثمار، وكذلك عن طريق رفع الضرائب على الارباح غير الموزعة والتي لم تستثمر. ان قدرة السياسة العامة المالية في معالجة الكساد بأستخدام الضرائب، ترتكز على اعتبار ان الضرائب تؤثر على الدخل القابل للتصرف، فزيادة

الضريبة تقلص الدخل المتاح وبالتالي تقلص قدرة الفرد على الانفاق والعكس صحيح مع بعض المحددات، لذا فإن المتوقع في حالة الكساد أن تعمل الدولة على تقليص الضرائب ويشمل هذا التقليص تخفيض سعر الضريبة وزيادة إعفاءاتها.

اما السياسة الثانية (الأنكماشية) فيكون الاعتماد عليها في حالة التضخم وهي تلك الحالة التي تنتج عن ارتفاع الطلب الكلي الفعال عن المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، فيكون من الضروري ان تعمل السياسة العامة المالية في امتصاص الجزء الزائد من القوة الشرائية عن حاجة السوق أي حفظ الطلب الكلي الفعال بالمستوى الذي يحقق توازن التشغيل الكامل، وتستطيع السياسة المالية تحقيق ذلك عن طريق خفض الضرائب على الاستثمارات الجديدة في الصناعات الاستهلاكية، وكذلك رفع الضرائب على الدخل المخصصة للاستهلاك^(٧). أن هدف السياسة العامة المالية في الدول المتقدمة هو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وزيادة النمو الاقتصادي بالمعدلات المطلوبة. لذلك تفرض الضرائب في هذه البلدان ليس من أجل الحصول على زيادة إيرادات الدولة فقط وإنما الهدف منها هو التأثير في سلوك الأفراد الاقتصادي اي لزيادة الانفاق او لتخفيضه^(٨). ترتيباً لذلك يتضح ان الاستقرار الاقتصادي اصطلاح مزدوج يتضمن استمرار الاستخدام الكامل للموارد واستقرار الاسعار وتحقيقها يعني تفادي كل حالات الكساد والتضخم. فتعدالسياسة العامة المالية انجح السياسات العامة الحكومية لمعالجة التقلبات الدورية التي تنتاب النظام الرأسمالي متمثلة في تذبذب النشاط الاقتصادي بين مدد الكساد والانتعاش وما يترتب على تلك التقلبات من نشوء الاتجاه الطويل الاجل نحو البطالة او التضخم. وأخيراً فأن الهدف الاساس للسياسة العامة المالية في البلدان المتقدمة هو الحفاظ على مستوى النشاط الاقتصادي بقصد تحقيق الاستخدام الكامل وضمان الحفاظ على الاستثمار الخاص ونموه. ترتيباً لذلك فأن السياسة العامة المالية مهمة للدول المتقدمة .

اما في الدول النامية فلم تحل مسألة التفاوت بل انها استمرت وازدادت مع اختلاف في الدرجة والمكان سواء في صيغتها النسبية او المطلقة وهكذا اخذ الاهتمام يتزايد بمسألة تقليل التفاوت في توزيع الدخل غمار عملية التنمية. ترتيباً لذلك نجد ان اهداف السياسة العامة المالية ليست واحدة في جميع الدول وإنما تختلف باختلاف الانظمة الاقتصادية وباختلاف درجة التطور ، على العموم في الدول المتقدمة تهدف السياسة العامة المالية الى توفير موارد مالية للدولة ،تحقيق الاستقرار

الاقتصادي ومن ثم التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ومعالجة مشكلة البطالة ، اما في الدول النامية فتهدف الى ، تكوين رأس المال ، تحقيق الاستقرار ، دعم عملية التنمية وتحقيق الحماية للمنتجات الوطنية ، التأكيد على البنى التحتية فضلا عن تحقيق العدالة في توزيع الدخل وتوزيع ثمار التنمية جغرافياً واجتماعياً توزيعاً عادلاً، وعموماً فالسياسة العامة تسعى الى تحقيق الاستقرار والعدالة في التوزيع والتأثير على تخصيص الموارد وفي العراق لاتخرج السياسة العامة المالية عن هذه الاهداف الخاصة بالدول النامية .

ثانياً-ادوات السياسة المالية:-

تستخدم السياسة العامة المالية لتحقيق أهدافها، أداتين رئيسيتين تنطوي تحت لوائها مجموعة من الأدوات الأخرى هما النفقات العامة، والايادات العامة، وقد تطورت كل من هاتين الأداةين مع سياق التطور الاقتصادي الذي لحق بالاقتصاديات التي تستخدمها ولا تزال الشواهد في الاختلاف القائم على اساس التباين في التطور الاقتصادي ماثلة بشكل جلي في اقتصاديات البلدان المتطورة، والبلدان النامية، وتعد الايرادات العامة والنفقات العامة وسائل عمل المالية للدولة تستخدمها لتحقيق أهدافها، وفيما يلي نظرة عامة وشاملة لهذه الأدوات :-

١- النفقات العامة:-

ان الاعتماد على النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية بصورة خاصة وكأحدى أدوات الاقتصاد العام بصورة عامة، قد مر بمراحل تطويرية بحسب النظر الى وظائف الدولة. وكانت هذه التطورات النظرية والعملية هي التي أدت الى اظهار الأهمية المتزايدة لهذه الأداة. فعندما كان مبدأ الدولة الحارسة هو السائد اثناء مدة سيادة وجهة النظر الكلاسيكية كانت تدعو الى تقليص النفقات العامة الى الحد الأدنى، وذلك لتقليص دور الدولة والحد من نشاطها الاقتصادي ولترك القوى الذاتية تعمل في الاقتصاد والتي لا بد ان تقوده الى التوازن ووضع الكلاسيك حدوداً للنفقات العامة لكونها نفقات تبذيرية وغير منتجة فضلا عن دورها السلبي في مزاحمة الافراد بتحويل مدخراتهم الى مجالات ليست بذات جدوى. ومع التطور الاقتصادي بدأت الدولة تخرج عن مبدأ الحياد المالي وصارت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي ويعود ذلك ايضاً الى الازمات الاقتصادية والاجتماعية التي جرت في الاقتصاد العالمي وخاصة ازمة الكساد العظيم والتي اوجبت تدخل الدولة ومن ثم زيادة النفقات العامة^(٩).

الوسائل المالية التي لجأت إليها الدولة في تمويل نفقاتها، وكانت الضريبة ولا تزال تلعب دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي .

أن الضريبة تؤدي دوراً مهماً في التأثير على مستويات النشاط الاقتصادي عن طريق توجيه عناصر الانتاج والاستثمارات بالأجاء المرغوب عن طريق فرض ضرائب مختلفة بنسب تصاعديّة تناسب عكسياً مع مشاريع الاستثمار الموجهه، فإذا تم رفع قيمة الضرائب في السلع الترفيهية مثلاً فإن اسعارها سترفع ومن ثم يقل الطلب عليها وكذلك انتاجها، كنتيجة لذلك فإن عوامل الانتاج المشتركة في تصنيع مثل هذه السلع غير المرغوبة اجتماعياً تتغير الى انتاج سلع اخرى مرغوبة اجتماعياً^(١٠).

الضريبة يمكن ان تكون محفزة للاستثمار الخاص ولزيادة التشغيل في الاقتصاد عن طريق التخفيض العام للعبء الضريبي والذي يؤدي الى زيادة المقدرة الشرائية وتنمية حجم المعاملات، وهذا شرط اساس لتحفيز الاستثمار الخاص ومن ثم زيادة التشغيل^(١١). وتستطيع الدولة عن طريق تعدد انواع الضرائب ان تتحكم في حركة الاقتصاد القومي. أن رسم السياسة العامة للهيكل الضريبي الملائم لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار مدى انسجام كل ضريبة مع القواعد الضريبية المختلفة، والظروف والأحوال القائمة وتغيرها عبر الزمن لذلك فإنه من اللازم اجراء مقارنة أو مفاضلة^(١٢) بين النوعين الرئيسين اللذين يمكن ان تأخذهما الضرائب (المباشرة وغير المباشرة).

ان المدرسة الكلاسيكية ترى ان الضرائب تتحقق الكفاءة للنشاط الاقتصادي، اذا ما ترك أفراد المجتمع من دون تدخل في التأثير في قراراتهم الاقتصادية، ولذلك فقد انعكس هذا المفهوم التقليدي لدور الدولة في تحديد نطاق المالية العامة ومنها الضرائب، لذلك كان على الضريبة ان تتقيد بهذا المفهوم وأن لا تتعدى لكونها فقط وسيلة لتحصيل الموارد اللازمة لقيام الحكومة بدورها كحارس للنشاط الاقتصادي الخاص، وأن تحرص على ان لا تمس المصادر اللازمة لبقاء ذلك النشاط. وهذا يعني ان تكون الاعباء المالية على أفراد المجتمع نتيجة اقتطاع الحكومة لجزء من موارد الافراد على شكل ضرائب اقل ما يمكن، الأمر الذي يوفر للفرد أكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية والتي يعد (الفرد) اكفاً من الحكومة في استخدامها^{١٣}.

ومن وجهة نظر الكلاسيك يجب ان لا تؤثر الضرائب على رأس مال الوحدات الاقتصادية لأن فرضها على رأس المال لا يعني انقاصه في الحال فقط، وانما يعني القضاء عليه في المستقبل. أن أي ضريبة بغض النظر عن أسمها، يكون وعائها الدخل، فكل الضرائب هي ضرائب في الدخل، وإذا كان هناك فرائض مالية تدفع للدولة ولا تفرض في الدخل، فإن هذه الفرائض ليست ضرائب^{١٤}. أن الدخل هو مصدر التراكم الرأسمالي لذا وجب ان لا تكون الضريبة شديدة بحيث تفقده قدرته في المساهمة في تجميع رأس المال. واستلزم الفكر المالي الكلاسيكي انتهاج سياسة ضريبية تختار بنينا للضرائب لا يكون من شأنه أن يؤثر في الاسعار والدخول والثروات الا اقل تأثير ممكن اذ يترك التوزيع النسبي للدخل القومي كما كان في نظام بلا ضرائب، اي ان تكون السياسة الضريبية محايدة فلا تغيير في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية^{١٥}.

أما المدرسة الكينزية فاهتمت بدراسة النشاط الاقتصادي في مستوى المجتمع كله والعوامل التي تحدد مستواه ومن ثم التركيز على دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الدخل القومي والنتاج الكلي، والاستهلاك والاستثمار والادخار. ترتبها لذلك اختلفت النظرة الى الدولة ، اذ عدت وحدة اقتصادية مهمة يمكن ان تقوم بدور مهم في التأثير في المتغيرات الأخرى ومن ثم في النشاط الاقتصادي، وعليه تغيرت النظرة الى الايرادات الضريبية فلم تعد الضرائب كما كانت عليه من قبل وسيلة لتحصيل الموارد المالية الحكومية فقط، بل صارت أداة فعالة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافاً متعددة بحسب مقتضيات المصلحة الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن أنه لم يعد هناك ضرورة لتحقيق حياد السياسة العامة الضريبية للحكومة^(١٦).

المبحث الثاني/ المرتكزات الاجتماعية للسياسة العامة المالية في العراق بعد ٢٠٠٣
يختلف دور السياسة العامة المالية ما بين الفكرين الكلاسيكي والكينزي، فالاول يرى بان دور الدولة يجب ان يقتصر على تحقيق التوازن بين طرفي الموازنة العامة اذ كان اهتمامهم ينصب على تحقيق التوازن المالي اما الكينزيون فيرون بأنالسياسة العامة المالية لها دور اوسع من ذلك ، ان ماطرحه كينز في ازمة الكساد العالمي في عام ١٩٢٩ للخروج من تلك الازمة يتمثل بالاعتماد على الانفاق الحكومي الذي سيشكل حتما تفعيلا كبيرا للطلب الكلي ، وهو مايؤدي بالنتيجة الى تحقيق الكفاءة في اداء القطاعات الانتاجية المحلية ، لذلك فان الدولة حين تعمد الى ممارسة النشاط الاقتصادي فانها تعمل على اعادة تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدام الامثل والذي يعكس خيارات افراد

المجتمع ، بناء على ذلك فان السياسة المالية هي الاداة الرئيسة بيد الدولة تستطيع عن طريقها التحكم في مستوى النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار الكلي والحيلولة دون التضخم والبطالة^{١٧}.

ان تحليل السياسة لدول العالم النامي والتي يعد العراق جزءاً منها، يعتمد على نموذج الفجوات الثلاث التي تعد تطوراً لنموذج الفجوتين، فجوة الادخار والاستثمار وفجوة النقد الاجنبي، وان هذا النموذج تم نقده من لدن Taylor في عام ١٩٩٣ لكونه لم يعكس بوضوح مشاكل تحقيق التنمية لتلك البلدان، لذلك تم التفكير في اهمية تضمين فجوة ثالثة ، وهي فجوة المالية في الموازنة العامة للدولة .

اولاً: مفهوم العدالة الاجتماعية واهميتها:

تعد العدالة واحدة من أكثر الموضوعات قدسية وشيوعاً في السلوك الاجتماعي و يمكن ان تتخذ وجوهاً متضاربة جداً حتى ضمن المجتمع الواحد ، فأينما كان هناك اناس يريدون شيئاً ومتى ما كانت هناك موارد يراد توزيعها ، فإن العامل الجوهرى المحرك لعملية اتخاذ القرار سيكون احد وجوه العدالة ، وللعادلة سيادة على غيرها من المفاهيم المقاربة كالحرية والمساواة ذلك انما لا تقف عند حد معين ، فقد يطالب الناس بمزيد من الحرية وفجأة يضطرون الى التوقف عند حد معين حتى لا تنقلب الحرية الى نقيضها ، الا انهم لا يستطيعون التوقف عن محاولة ان يكونوا عادلين ولا يستطيع اي مجتمع ان يصل الى درجة الاشباع في تحقيق العدل لانه لا يوجد حد نهائي للعدالة ، فالعدالة بهذا المعنى هي الخير العام^(١٨) .

فالظلم رافق وجود الانسان منذ بدايته فقد ظهرت التفرقة بين الناس ونشأت بالدرجة الاولى عن مفهوم الملكية الذي يعتمد على الانانية والمصلحة الفردية ، فمنذ ان انتقل المجتمع البدائي الى مجتمع تنظيمي اختفت المساواة وألغيت لأن جماعة من الافراد تملكوا الارض، وان الانسان دفع ثمناً غالباً لارتقائه الى اشكال اجتماعية اكثر تعقيداً فأصبح النظام المعقد للمجتمع يشير الى تحطيم العلاقات الانسانية اذ كان معنى زيادة الثروة الاجتماعية في كثير من الحالات زيادة فقر الانسان .

١ - مفهوم العدالة الاجتماعية :

العدالة مفهوم يكتنفه الغموض ، اذ يرى البعض انه يظل تجریداً في عالم العقل لا سبيل لتطبيقه في عالم الواقع ، وان ما جرى تطبيقه من العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ما هي الا محاولات

يقصد من ورائها الحفاظ على الحقوق التي اقرها القانون الطبيعي والاخلاقي^(١٩) ، ويذهب البعض مذهباً متفائلاً بقولهم ان الطبيعة البشرية قد ارتقت عبر التاريخ ، مما خلق لدى الانسان نوعاً من الرقابة الذاتية ومن ثم اصبح يمتلك شعوراً داخلياً بالعدل ، ويتبنى اخرون موقفاً نسبياً بقولهم ان العدالة ما هي الا تجلٍ لنفوذ الاقوياء في اي زمان فالافراد الاكثر قوة يصبحون اكثر نجاحاً وفي النهاية يقنعون انفسهم، والاخرين يجدون بأن وسائلهم في تحقيق الارباح والمحافظة على مكانتهم ليست مقبولة فحسب ، لكنها مرغوبة واخلاقية وعادلة ايضاً.

وينظر الى العدالة من منظورات فلسفية واجتماعية مختلفة ، فهناك العدالة القائمة على فكرة (الحق) **Right** وهناك العدالة القائمة على فكرة (الخير) **Good** ، واذا كان تحقيق مفهوم (اعطاء كل ذي حق حقه) يقوم على فكرة ان استحقاق الانسان لحقه يعود لمجرد كونه انساناً سميت عندها العدالة بـ(العدالة الطبيعية)**Natural justice** ، اما اذا كان استحقاق الانسان لحقه يقوم على قاعدة عامة يقبلها مجتمعه سميت عندها العدالة بـ(العدالة الاتفاقية) **Conventional Justices** ، واذا كان الحق يستند الى قاعدة تجعل من ينتهكها مسؤولاً عن فعله امام سلطته عمومية سميت عندها بـ (العدالة القانونية) ، **Legal Justice** وتشير (عدالة التبادل) **Commutative Justice** الى تلك العلاقات التعاقدية التي تلزم كل فرد ان يعطي غيره حقه كاملاً دون التفات لقيمته الشخصية او مكانته الاجتماعية ، بينما تحكم (العدالة التوزيعية)، **Distributive Justice** توزيع المكافآت وتعيين العقوبات ، اي تحدد استحقاقات الفرد من مكافأة او قصاص^(٢٠).

اما (العدالة الاجتماعية) **social Justice** “ تعني نوعاً من المساواة له اهميته الجوهرية في تحقيق الصالح العام^(٢١) وتتمثل (العدالة السياسية) في وجود دستور يضمن توزيع الحرية السياسية والمساواة الاجتماعية والحقوق الطبيعية ، اما (العدالة الاقتصادية) فتتحقق اذا ما نجح النظام الاقتصادي في اشراك جميع الافراد في الحياة الاقتصادية وفي توزيع الثروة عليهم بنسب تتناسب مع عملهم وإسهامهم في الانتاج العام، وتتوخى (العدالة الجنائية) الدفاع عن المجتمع ضد الجريمة وفي الوقت نفسه تقويم سلوك الجاني الذي خرج عن اطار المجتمع ، مع ضمان الحق كل متهم في ان يتمتع بمحاكمة تتيح له الحق الكامل في الدفاع عن نفسه حتى تنتهي المحاكمة الى قرار سليم سواء بالإدانة او بالبراءة.

يشيع أيضاً مصطلح (العدالة المطلقة) او (الانصاف) **Equity** ، فالإنصاف يوجب الحكم على الأشياء بحسب روح القانون ، اما العدل فيوجب الحكم عليها بحسب نص القانون وفي علم النفس يستخدم مصطلح (العدالة الاجتماعية) لوصف شعور معظم الناس بوجوب ان ينال الجميع استحقاقهم على اساس حاجاتهم وجهودهم . اما (العدالة المتأصلة) **Immanent Justice** فتشير الى اعتقاد الطفل في حياته الاولى بوجود عقوبات عقائدية تنبثق من الأشياء بحذاتها ، ويشير (الاعتقاد بعدالة العالم) الى وظيفة نفسية تكيفية بالغة الأهمية ، تمكن الفرد من مواجهة بيئته المادية والاجتماعية كما لو انها مستقرة ومنظمة ، وبدون هذا الاعتقاد يصبح من الصعب على الناس ان يلزموا انفسهم بمتابعة السلوك الاجتماعي المنظم. ان ما وراء القبول العام لقدسية الموقع الذي تتبوأه العدالة في المساعي البشرية ، تكمن تناقضات ومشكلات ونزاعات حول طبيعة العدالة وجوهرها واشكالاتها سواء في الاحاديث العامة او في العمليات النفسية، يمكن توصيف العدالة الاجتماعية بأنها الحالة التي يشهد فيها المجتمع كل من^(٢٢) :-

- ١ . انتفاء الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة او السلطة او من كليهما.
 - ٢ . اختفاء القهر والتهميش والاقصاء الاجتماعي.
 - ٣ . ادكاء الاحساس بالانصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية.
 - ٤ . انعدام الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الافراد والجماعات والاقاليم داخل الدولة.
 - ٥ . تمتع المواطنين كافة بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وحرية متكافئة.
 - ٦ . اتاحة الفرص المتكافئة لأبناء الوطن لتنمية القدرات والملكات وتوظيفها بما ييسر الحراك الاجتماعي ويساعد المجتمع على النمو.
 - ٧ . عدم تعدي الاجيال الحاضرة على حقوق الاجيال المقبلة .
- وبذلك يندرج تحت مفهوم العدالة الاجتماعية تحقيق التكافؤ في الفرص والمساواة في الحقوق وتحسين الاحوال المعيشية للفقراء والحد من الاختلالات في توزيعات الدخل والثروات وتحقيق التكافل الاجتماعي وضمان الحقوق للاجيال المستقبلية^(٢٣) .

٢ - انواع العدالة ومضامينها :

يمكن القول ان دافع العدالة اتخذ له اربعة انواع لم يخرج عنها طوال التاريخ البشري :-

- عدالة الحاجات (العدالة الماركسية) "Justice of Need Marxian" :- يتم بموجبها توزيع الموارد بين الافراد على اساس تلبية اكثر حاجتهم الحاحاً ، بصرف النظر عن مدخلاتهم او ادائهم ودون الاخذ بمبدأ التكافؤ مثال ذلك الاسرة اذ يقوم الافراد البالغون فيها بتوزيع الموارد التي يكسبوها على الاخرين طبقاً لحاجتهم لا لمدخلاتهم .
- عدالة التكافؤ " Justice of parity " :- تظهر هذه العدالة لدى الافراد المنتمين الى جماعة معينة ممن يدركون انفسهم بوصفهم وحدة واحدة ، اذ يشترك الجميع في تقاسم المخرجات بالتساوي (الفرد من اجل الجماعة والجماعة من اجل الفرد).
- عدالة الانصاف " Justice of Equity " :- تظهر في مواقف الاعتماد المتبادل كما في السوق إذ يعمل على تحقيق التكافؤ بين مخرجاته واستثماراته.
- عدالة القانون " Justice of Law " :- تشير الى ان العدالة ليست اكثر او اقل مما يقره ممثلو السلطة القانونية للمجتمع ، ويمكن توظيف الاسس التي تقوم عليها اشكال العدالة الثلاثة السابقة في تطوير القوانين وتقويمها وتعديلها ولكن ما ان يُسن القانون حتى يصبح المحدد الوحيد لاستحقاقات الفرد في موقف معين بصرف النظر عن حاجاته واستثماراته ومدخلاته وأراه .

٣- العوامل المؤدية الى تفاوت الدخل :

- هناك مجموعة من العوامل التي تعمل على ايجاد تفاوت في الدخول بين طبقات المجتمع واهمها:
- وجود عوامل شخصية واجتماعية تؤدي الى تفاوت في الدخل الشخصي ، وهذا التفاوت يتعلق بالقدرات الذاتية والمواهب العقلية التي يملكونها، وهناك " قانون باريتو " الذي ينص على ان (التفاوت النسبي في توزيع الدخل بين الافراد لا يمكن ان يتغير لأنه يمثل توزيعاً متفاوتاً للقدرات البشرية)^(٢٤) .
 - وجود فرق في الملكية بين الافراد فدخل الطبيب مثلاً ليس كدخل العامل ، ان عدم قيام الدولة بتوفير خدمات لمواطنيها وتحصيل اموال منهم فإن طريقة توزيع الدخول سوف تكون معتمدة على اساس انواع ومقادير الموارد والملكية والتي تدر العوائد والأسعار التي يمكنهم الحصول عليها لتوفير مواد الانتاج.

▪ طبيعة النظام الاقتصادي تؤدي الى عدم المساواة في توزيع الدخل ، فعدم المساواة لا يتأتى بالضرورة من الفشل والاحتيال لكن نتيجة وجود احتكارات بأيدي فئة قليلة تؤدي الى زيادة ارباح المحتكرين على حساب اصحاب الحق في مكافأة نشاطهم العادل ، وعلى ذلك فإن إعادة توزيع الدخل لا تقوم بما الدول على اساس الاحتياجات الاجتماعية فقط وإنما لجلب الاستقرار والامن الاقتصادي وبالتالي يكون الهدف وراء التوزيع العادل للدخل اجتماعياً واقتصادياً في آن واحد.

ترتبطا على ماتقدم يمكن القول هناك نوعان من إعادة التوزيع للدخل القومي :-

١. إعادة توزيع الدخل رأسياً :- هو التغير في نسبة الدخل القومي التي يحصل عليها الافراد في فئات الدخل المختلفة فهذا التغير ناشئ عن سياسة الحكومة المالية ، فإذا ما لجأت الحكومة الى فرض الضرائب على جميع انواع الدخل بغض النظر عن نوع هذه الدخل او مصادرها ، فقد يكون للضرائب تأثير بزيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية ، كفرض الضرائب على السلع الاستهلاكية مثلاً والضرائب العينية التي لا تأخذ بعين الاعتبار ظروف المكلف الشخصية واعبائه العائلية ، كذلك الحال بالنسبة للضرائب النسبية التي تفرض على الافراد بنسبة واحدة وبغض النظر عن قدراتهم التكلفة وتفاوت دخولهم كلها يكون عبئها أكبر على ذوي الدخل المحدودة والمتوسطة منه على ذوي الدخل المرتفعة .

٢. إعادة توزيع الدخل أفقياً :- يتم التوزيع حسب

- النوع / طبقة دنيا وطبقة عليا.

- المصدر / اجور للطبقة الدنيا، فائدة وارباح للطبقة العليا ، فبالنسبة لإعادة توزيع الدخل تستطيع الدولة عن طريق سياستها الضريبية التصاعدية ان تخفف العبء الضريبي على الدخل المكتسبة من العمل وان تزيد هذا العبء على الدخل الناجمة عن الملكية ، ومن هنا فالأسلوب الذي يتم فيه انفاق حصيلة الضرائب يؤثر بشكل بالغ في توزيع الدخل فقد تستخدم الحكومة الانفاق العام بطريقة يستفيد منها ذوي الدخل المنخفضة أكثر من اصحاب الدخل المرتفعة^(٢٥).

ان العدالة الاجتماعية تشير الى وضع معايير موضوعية محددة لتكافؤ الفرص بين ابناء الشعب دون تمييز او تفرقة، ان العدالة الاجتماعية هي السبيل لتحقيق الاستقرار السياسي ومن ثم ازدهار التنمية الاقتصادية على نحو يلي الاحتياجات الاساسية للمواطنين وبذلك تنهض البلاد وتتقدم^(٢٦)، فالعدالة الاجتماعية هي فكرة تشير الى نوع من المساواة له اهميته الجوهرية في تحقيق الصالح العام ، وتتجسد هذه المساواة في تطبيق

الاحكام والقوانين على الجميع بالتساوي وهي مبدأ اساس من مبادئ التعايش السلمي داخل الامم التي يتحقق في ظلها الازدهار والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين، او تعزيز حقوق الشعوب الاصلية والمهاجرين يكون ذلك اعلاءً لمبادئ العدالة الاجتماعية ، والنهوض بالعدالة الاجتماعية يأتي عبر ازالة الحواجز التي تواجهها الشعوب بسبب نوع الجنس، السن، العرق ، الانتماء الاثني، الدين ، الثقافة وعلى مر العصور شغلت موضوع العدالة الاجتماعية الفكر الانساني .

ان العدالة الاجتماعية ليست فكرة الاحسان الذي يتكرم بها بعض الميسورين على الفقراء، انما هي منظومة فكرية ، اقتصادية، اجتماعية تشمل المساواة والعدل والتمكين واطاحة الفرص للجميع وتتضمن في الانظمة السياسية المتنوعة عن طريق الدساتير والقوانين^(٢٧) ، فموضوع الضمان الاجتماعي من بين تلك القوانين التي تتخذها العديد من الانظمة السياسية لتحقيق نوع من انواع العدالة الاجتماعية ، فالضمان الاجتماعي يعد منظومة تضمن حق التقاعد ودعم مادي للعاطلين والعاجزين ومحدودي الدخل والفئات الضعيفة من المجتمع .

هناك صلة وثيقة بين العدالة الاجتماعية والنظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة اساسها النمط السائد ملكية وسائل الانتاج، ففي النظام الرأسمالي الذي يتميز بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج لا بد من ان تنشأ فروق واسعة في توزيع الدخل والثروة بين الطبقات المالكة ، وهذه الفروق لا تعود الى الفوارق بين الافراد في القدرات والملكات وما يتبعها من فروق في الاداء والانجاز فحسب ، وانما تعزى بصفة اساسية الى تركيز الثروة في طبقة قد لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من السكان والى توارث هذه الثروة ومعها المكانة والنفوذ من جيل الى جيل في هذه الطبقة ، وانفراد طبقة ما بملكية وسائل الانتاج يؤدي الى ظاهرة الاستغلال الرأسمالي القائم على العمل المأجور ، كما يؤدي الى غيرها من صور الاستغلال التي قد ترتبط بالاحتكار او بالمضاربات العقارية والمالية وغير ذلك^(٢٨) .

ان العدالة الاجتماعية نظام اقتصادي ، اجتماعي يهدف الى تكافؤ الفرص ومعاملة عادلة وحصّة تشاركية من خيرات المجتمع اذ اصبحت العدالة الاجتماعية مبدأً اساسياً من مبادئ التعايش السلمي يتحقق في ظلّه الازدهار وتتطلب العدالة توزيع اعباء تمويل الانفاق العام على المواطنين بحسب مقدرتهم التكليفية على تحمل الابعاء وثمة مفهومان يرتبط ذكرهما بهذا المبدأ هما :-

- ١- العدالة الأفقية : تشير الى معاملة ذوي الدخل المتماثلة معاملة متساوية إذ يفترض الا يؤدي فرض الضريبة الى تحميل فئة مهنية او اجتماعية تتمتع بمستوى الدخل نفسه بتحمل عبء أكبر من فئات اخرى (اي معاملة ذوي الدخل المتساوية معاملة متساوية).
- ٢- العدالة الرأسية : تتطلب الحد الأدنى من الفوارق في مستويات الدخل عن طريق تحمل الاغنياء حصة أكبر في تمويل النفقات العامة (اي معاملة ذوي الدخل المختلفة معاملة مختلفة) . ولتحقيق مبدأ عدالة الضريبة لابد من توافر الشروط الاتية :-
 - أ- عمومية الضريبة اي فرض الضريبة على جميع انواع الدخل بدون استثناء لأن تغطية النفقات العامة يجب ان يسهم فيها جميع افراد المجتمع .
 - ب- تصاعد سعر ضريبة .
 - ت- الاعتدال في سعر الضريبة .
 - ث- اعفاء الحد الأدنى اللازم للمعيشة لحماية الاسر ذات الدخل المحدود من الضريبة ووجود الاعفاءات للاعباء العائلية والظروف الاجتماعية^(٩) ، لابد من الوقوف عند مسألة مهمة الا وهي التمييز بين العدالة في الضريبة والمساواة امام الاعباء العامة ، وتحقيق العدالة بواسطة الضريبة (العدالة الاجتماعية) .
- ان العدالة بواسطة الضريبة وهي ما تدعى (بالعدالة الاجتماعية) ، فتتجسد في الدور الذي تؤديه السياسة الضريبية في الحد من الفوارق والاختلافات الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع ، اذ تتدخل الدولة بواسطة الضريبة للتعديل من توزيع الدخل والثروات عن طريق استقطاع جزء من الثروات والدخول المرتفعة واعادة توزيعها على اصحاب الدخل المحدودة عن طريق النفقات العامة ، سواء عن طريق الاعانات الاقتصادية للمشروعات التي تخدم المجتمع او عن طريق الاعانات الاجتماعية لأصحاب الدخل المحدود والعاطلين عن العمل وكبار السن ، إذ لم يعد مقبولاً وقوف الدولة مكتوفة الايدي امام مختلف مظاهر النظام الاجتماعي الذي يترتب على سوء توزيع الدخل والثروات الامر الذي يمكن معه القول ان وظيفة الدولة في اقرار العدالة الاجتماعية اصبحت من الوظائف الاساسية لها^(١٠) .
- ان الصعوبات التي تواجه السياسة المالية لتحقيق العدالة الاجتماعية فتتمثل في ضيق نطاق ضرائب الدخل وارتفاع نسبة النهب الضريبي والاعتماد بصورة اساسية على ضرائب الاستهلاك في تحقيق

الجانِب الأكبر من الحَصيلة الضريبية ، فضلاً عن الدول النامية يلاحظ فيها انخفاض حجم النفقات التحويلية والاجتماعية وعودة جانب مهم من منافعها على الفئات غير المستهدفة. وغياب برامج الحماية الفعالة في الدول النامية مقابل تصاعد الضغوط الاقتصادية سيزيد من مخاطر انكماش الطبقة الوسطى وافقارها ، لذلك تسعى هذه المؤسسات الدولية الى معالجة التحديات الهيكلية والمؤسسية في سياسات اصلاح اقتصادي وضريبي وخطط شاملة تحافظ على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفقر^(٣١) ، فضلاً عن توصياتها الى الحكومات على الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وزيادة ضبط اوضاع المالية العامة وتعزيز المرونة الاقتصادية امام الصدمات الخارجية كغيرها من التوصيات السياسية والاقتصادية المركزية التي تقدمت بها تقارير خبراء المؤسسات المالية الدولية الى العديد من الدول النامية واستمرت التوصيات ذاتها على الرغم من السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتغيرة التي تمر بها الحكومات العربية .

٤- ابعاد العدالة الاجتماعية :

ان للعدالة الاجتماعية ثمانية ابعاد يمكن توضيحها بالشكل الاتي:

- ١- البعد الاقتصادي / المتعلق بمدى اشتراك افراد المجتمع في العملية الانتاجية وفي جني ثمارها وهو ما يقود الى قضية المساواة في الفرص والحقوق الاقتصادية في مجال العمل وملكية وسائل الانتاج والحصول على الخدمات والمعلومات دون تمييز وكذلك قضية اعادة التوزيع .
- ٢- البعد الاجتماعي/ الذي يتصل بمشكلات التمييز والحرمان والفقر والاقصاء الاجتماعي وما تستوجبه معالجتها من سياسات تمكن الطبقات المحرومة من تحسين اوضاعها على نحو مستدام .
- ٣- البعد البشري / الذي ينصب على مسألة الوفاء بحقوق الانسان وحاجاته ومسألة تكافؤ الفرص امام الجميع لتنمية قدراتهم وتوسيع حرياتهم .
- ٤- البعد الطبقي / الذي يتأتى من العلاقة الوثيقة بين النظام الاقتصادي الاجتماعي وبين العدالة الاجتماعية الذي يطرح قضية الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وما يترتب عليها من لا مساواة هيكلية .
- ٥- البعد الاقليمي / المتصل بالتفاوت في توزيع الموارد والدخل القومي بين اقاليم الدولة والمتعلق بدور السياسات العامة في توسيع هذا التفاوت او تقليصها .
- ٦- البعد الجيلي / يتصل بالعدالة بين الاجيال الحاضرة والاجيال المقبلة .

٧- البعد السياسي والمؤسسي / الذي يتصل بقضايا الحريات والحقوق السياسية والتمكين السياسي عن طريق مؤسسات تكفل المشاركة الشعبية في صنع القرارات الوطنية .

٨- البعد الخارجي / المتمثل بنوعية العلاقات التي تنشأ بين الدولة والدول الاخرى وما تتسم به من تكافؤ او استغلال او هيمنة.

٥- الالهية والمرتكزات الاساسية للعدالة الاجتماعية

تعد اهمية العدالة الاجتماعية كونها قاطرة النمو ، فقد اكدت التجارب التاريخية ان استراتيجية النمو الاقتصادي قلما تفلح في معالجة التفاوتات البينية في توزيعات الدخل وفي تحسين الاحوال المعيشية للطبقات الفقيرة في المجتمع. يتعذر الارتكاز لمعدلات النمو المحققة سواء المرتفعة او المنخفضة في تفسير التفاوت الصارخ في معدلات الفقر على مستوى المناطق او المحافظات او الاقاليم ، ويصبح من الضروري بمكان التصدي لقضية الفقر عن طريق تبني منظومة متكاملة العناصر تضمن بشكل صريح ومباشر استهداف التشغيل وعدالة التوزيع ومحاربة التضخم وتوفير شبكات الضمان الاجتماعي ، هذا ما يؤكده تقرير التنمية البشرية الصادر في مارس (٢٠١٣) عن برنامج الامم المتحدة الانمائي ان النمو الاقتصادي وحده لا يحقق تقدماً تلقائياً في التنمية البشرية ، وان السياسات المناصرة للقراء والاستثمارات في امكانات الافراد بالتركيز على التعليم والتغذية والصحة والتشغيل هي التي تتيح للجميع امكانات الحصول على العمل اللائق وتحقيق التقدم المستدام^(٣٢)، وعلى ذلك يتجه الفكر التخطيطي الحديث الى (تتويج) العدالة الاجتماعية كهدف استراتيجي لجهود التنمية ، وتعبير آخر امسى استهداف العدالة الاجتماعية هو بيت القصيد في الفكر التنموي الحديث وهو جوهر العملية التخطيطية والحك الرئيس لنجاحها بعدها قوة دافعة للنمو .

ان منظومة التخطيط على وفق هذا التوجه الجديد نحو العدالة لا يشترط ان تكون على حساب النمو الاقتصادي اذ يمكن ان ينمو الاقتصاد بمعدل اسرع اذا استهدف العدالة الاجتماعية ، إذ يسمح ذلك بتخصيص مزيد من الموارد لمعالجة المشكلات الاجتماعية مثل انتشار الامية وقصور الرعاية الطبية وتفشي الجريمة وتجارة المخدرات وغيرها التي تواجه شرائح السكان الاقل حظاً في المجتمع والتي من شأن تجاهلها اعاقه عجلة انطلاق النمو الاقتصادي^(٣٣) ، ان استهداف العدالة الاجتماعية او ما يطلق عليه "pro-poor growth" قد يحقق نمواً أكثر ارتفاعاً من نظيره

حال تبني استراتيجية تركز فقط على مفهوم تطور الناتج المحلي الاجمالي (GDP) لتحقيق النمو ، فضلا عن التأثير الايجابي لأستهداف العدالة الاجتماعية على النمو الاقتصادي فأن التوجه نحو اقرار مبادئ تكافؤ الفرص وعدالة التوزيع والمشاركة المجتمعية في اطار) النمو الاحتوائي بمفهومه الشامل) انما يهيئ السبيل للتصدي الفاعل لمشكلة الفقر والحد من متبعاها السلبية واهمها:-

١. انخفاض مستويات المعيشة لشرائح عديدة من المجتمع وعدم حصولها على الحد الادنى المناسب من خدمات الإسكان والمرافق والتعليم والصحة .
٢. انتشار العشوائيات في مناطق عديدة ، وما يترتب على ذلك من تدهور اجتماعي واخلاقي وبيئي وعمراي مع تنامي القلاقل الاجتماعية والممارسات غير السوية .
٣. اختلال التوازن الاجتماعي نتيجة اتساع التفاوت الدخلي بين فئات المجتمع وبين المناطق والاقاليم مع اضعاف الحافز لدى الفقراء للمشاركة المجتمعية في قضايا الوطن وجهود التنمية .
٤. تنامي القطاع غير الرسمي وانخفاض مستويات الانتاجية للعاملين في الانشطة المكونة لهذا القطاع .
٥. ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة نتيجة تزايد الاعتمادات الموجهة للدعم السلعي والنقدي للفئات منخفضة الدخل .

ان العدالة الاجتماعية تعد الهدف والغاية لكل العقائد السياسية فقد ارتبطت العدالة في اتجاهات الفكر السياسي بشكل عام ، فالفكر الاشتراكي يفسر العدالة الاجتماعية انما تحقيق المساواة بين الافراد ، وبرغم تنوع اتجاهات الفكر الاشتراكي فإنها على تنوعها تشترك جميعاً في تحديد خصائص العدالة الاجتماعية وهي اعلاء المجتمع عن الفرد واخضاع المصالح الذاتية لدواعي الحاجات الاجتماعية .

ترتبط على ذلك كان لا بد من طرح مقاصد العدالة الاجتماعية من اجل اعادة الحق الى اصحابه وتحقيق المساواة امام القانون بين افراد المجتمع من الظلم الاجتماعي الذي ينافي العدالة في أن تطغى مطامع الفرد على الجماعة او ان تطغى الجماعة على الفرد ، فالحياة تعاون وتكافل لا حرب وتنازع وخصام . كما انما اطلاق الطاقات الفردية والعامة وانفساح المجال للجميع وتجاوزه القيم الاقتصادية البحتة الى سائر القيم التي تقوم الحياة عليها مما يجعل النظام اقدر على ايجاد توازن وتعاون في المجتمع

ان بناء العدل الاجتماعي ينهض على اساس تنظيم العلاقات الاجتماعية على وفق الاستحقاقات الاجتماعية المتبادلة بين الافراد عن طريق ارساء حياة صالحة للمجتمع ، لان العدل الاجتماعي ضرورة مصيرية للمجتمع الانساني وتطوره الحضاري ، فالفقروالفقراء ضحية انعدام العدالة الاجتماعية في المجتمع الناتج اصلاً عن جور الحكومات الظالمة ، فموضوع العدالة الاجتماعية كان ومايزال محل اهتمام دائم عبر تاريخ الانسانية وكانت لها ابعاد اجتماعية وانسانية، ومعالجة حالة الفقراء اولى واجبات بناء المجتمع الصالح لذلك اولى الدين الاسلامي عناية فائقة بذلك وسعى دوماً الى ازالة الفروق الطبقية وتحقيق العدالة والتوازن في المجتمع ، فقد فرض الاسلام الزكاة في اموال القادرين للمحرومين حقاً تقاضاه الدولة المسلمة بحكم الشريعة وبقوة السلطان فهو ركن من اركان الاسلام وضرورة من ضرورات الايمان وشريعة انسانية خالدة ، فضلاً عن التأكيد على اهمية العمل من الناحية الاجتماعية والاخلاقية واهميته الاقتصادية ، فالاقتصاد الاسلامي يوفر للجميع امكانيات العمل من اجل الوصول الى مرحلة انعدام البطالة ويجب على الكل ان يحصلوا على العمل .

٦- شروط تحقيق العدالة الاجتماعية :

ان العدل الاجتماعي بوصفه جزءاً من مفهوم العدل الشامل هو من الاوامر الموجبة المرتبطة بالسلوك الاجتماعي ، فالعدل الاجتماعي مرتبط بالقيم الاجتماعية التي تحدد صيغ اداء فعاليات الحياة في اي مجتمع الا ان من المؤكد هو ان انعدام العدالة الاجتماعية بجميع اشكالها تلحق اضراراً بالانتاجية التي تنعكس على الاقتصاد الوطني ، عامة هذا اذا كانت العدالة الاجتماعية فكرة اخلاقية فكيف اذا كانت مقصد من مقاصد الشريعة ، والعدالة الاجتماعية تولد التوازن الاجتماعي على مستوى النظام السياسي والاقتصادي ، اي انها صيانة للنفس البشرية ضمن التكوين الاجتماعي^(٣٤) .

ان العدالة الاجتماعية يمكن تحقيقها اذا توافرت الظروف الصحية لتوزيع عادل للدخل على المستوى الاقتصادي ، ويمكن تحقيق هذه العدالة ان لم تكن ممكنة عن طريق التوزيع العادل للدخل عن طريق الصدقة ، فالعدالة الاجتماعية تستند الى المبادئ المعيارية التي تعكس الفلسفة الاخلاقية للمجتمعات المختلفة التي عن طريقها يمكن تمييز موقع الفرد في المجتمع عبر المعايير الاجتماعية والاقتصادية ومن هنا يمكن رؤية مبدأ تكافؤ الفرص بوضوح للافراد ضمن التشكيلة الاجتماعية، وبغض النظر عن مرجعية اي فكر او قواعد اخلاقية او فلسفية فإن الانسان

ضمن التشكيلة الاجتماعية قائمة على الاهتمام بالربح ومن المؤكد ان تلك التشكيلة سوف تتجه الى :-

١. التفكك والفساد الاجتماعي ، لوجود غاية وهدف واحد هو الربح.
٢. توزيع الفرص على انساق غير قيمية ، كما ان مبدأ (البقاء للاقوى) سوف يكون مهيماً على مسألة آلية تكافؤ الفرص.

ان الانسان لا يمكن ان يمارس الحياة منفرداً بل ان وجوده في قلب الحياة الاجتماعية شرط اساسي ولازم لأحداث التطور الذي هو صانعه ولن يصنع تطوراً فردياً بل تطوراً جماعياً اجتماعياً، ذلك ان عملية التطور الاجتماعي تركز على فكر وجماع ومشاركة جدل المجموع وليس الفرد او الطبقة، ولكي يتطور المجتمع وتستقيم الحياة ويتحقق التقدم لا بد من ان تتحالف القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في الثروة والسلطة في المجتمع من اجل ان تقيم جدلاً اجتماعياً صحيحاً اساسه التعاون والمشاركة الجادة والعدالة في السلطة والثروة وهما التطبيق العملي الواقعي لمطلب العدالة الاجتماعية. لكي يصبح الانتاج كله للمجتمع ولتحقيق سعادة وتوفير أكبر قدر ممكن من الخدمات لذا لا بد من وجود تخطيط اقتصادي مهمته ايجاد التوازن وتحديد النسب التي يجب ان تتم بموجبها تنمية جميع فروع الاقتصاد لضمان التقدم السريع والمستمر في الانتاج ويهدف هذا التخطيط اساساً الى :-

- ١- تأمين التنمية المتوازنة للاقتصاد في القطاعات المختلفة كافة .
 - ٢- تلبية الحاجات العامة والخاصة بالنسبة للمجتمع والفرد .
 - ٣- التوزيع العادل للثروة القومية ونتاج العمل في المجتمع. وعليه ان الدولة بحاجة لوضع تخطيط شامل لعملية الانتاج يعد ضرورياً واسبابياً، إذ ان زيادة الانتاج لا بد من ان يقابله عدالة التوزيع وهو ما يعود بخيرات العمل الاقتصادي على جموع الشعب ، كذلك فإن اعادة توزيع فائض العمل الوطني على اساس من العدل لا يمكن ان يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت، وبهذا تتحقق العدالة الاجتماعية بسيطرة الشعب عن طريق الدولة على وسائل الانتاج لتحقيق الرخاء ويتحقق هذا عن طريق الآتي (٣٥) :-
- تبنى مشروعات وطنية ودعم وخلق قطاع عام قوي وقادر يقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسة في خطة التنمية .
 - مشاركة القطاع الخاص في التنمية في اطار الخطة الشاملة من غير استغلال .

- ضرورة ان يصبح العمل اساساً للقيمة الاجتماعية للفرد وان يصبح المصدر الاساس للدخل وبذلك لا تتحدد مكانة الفرد الاجتماعية بناءً على الامتيازات الطبقية الموروثة بل بناءً على دوره في المجتمع .
- اقرار مبدأ تكافؤ الفرص ولاسيما في نطاق الخدمات الاساسية اللازمة لحياة الانسان وتنمية قدراته مثل حق كل فرد في التعليم ، فالعلم هو السلاح الحقيقي للارادة الثورية وحقه في الرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية.
- تحديد حد ادنى واعلى للاجور حرصاً على السلام الاجتماعي .
- عدّ قضية محو الامية ضمن الاستراتيجية العليا للدولة فالحديث عن التطور لا معنى له في ظل وجود قيود الامية .
- الاعتراف بحق العمال والمهنيين في انشاء النقابات العمالية والمهنية والهيات والتشكيلات كافة التي تمثلهم وتدافع عن حقوقهم ومصالحهم بما في ذلك حق العمال وحق الاضراب .
- احترام قيم النقد والنقد الذاتي وحق الابداع العلمي والادبي والفني والمهني .
- اعادة هيكلة نظم التعليم والتدريب والصحة والاسكان لخدمة مصالح افراد الشعب وعدّها حقوق اساسية للمواطنين .
- اتخاذ اجراءات صارمة لحماية موارد الدولة عبر الغاء الاتفاقيات غير قانونية .
- التمسك الصريح والمعلن بثوابت الجماهير صاحبة الحق الطبيعي والمالكة الاصيلة لكل ما تحتويه اراضيها من ثروات مختلفة سواء تعدينية و زراعية .

اهداف السياسة العامة المالية في العراق ثانياً :

ان تحليل السياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على وفق نموذج الفجوات الثلاثة يكاد لاينطبق على واقع الاقتصاد العراقي، اذ ان الادخار يعد وسيلة اساسية لتمويل الاستثمار وان فجوة الادخار تنشأ عندما يكون الادخار المحلي غير كافي لتمويل الاستثمار المطلوب، وهذا القيد غير متوفر في العراق بفضل ماتوفره الموارد النفطية من وسيلة رئيسة في تمويل التنمية، اما فجوة النقد الاجنبي والتي تفترض بانه لايمكن انتاج جميع السلع الراسمالية محلياً، ومن ثم لا بد من تهيئة حد معين من الواردات للوصول الى الاستثمار بشرط ان يتم فاتورة الواردات، اما عن طريق ارباح الصادرات

فضلا عن نوعية الخدمات الناجمة عنه، ويلاحظ ان النفقات العامة في العراق لم تخضع لهذا المبدأ حتى الان .

تمثل ميزانية الدولة ومنهجا الاستثمار ، والميزانيات المستقلة اوجه الانفاق الحكومي ، لذا فان مفرداتها تمثل الاهداف التي تسعى الدولة لتطبيقها والطريقة او الاسلوب الذي يتم بموجبه الانفاق، والملاحظ لابواب الصرف في ميزانيات السنوات بعد عام ٢٠٠٣ تغليب جانب الانفاق الاستهلاكي الجاري على الانفاق الرأسمالي بشكل كبير ، وهذا مؤشر خطير يدل على مقدرة الاقتصاد في بناء تراكم رأسمالي للدولة ، ويعني زيادة في بيروقراطية الدولة وحصول ترهق في اجهزتها ، ان الزيادة الكبيرة الغير مدروسة بشكل علمي في الانفاق الحكومي خصوصا في فقرة المصاريف العامة وفي فقرة اجور العاملين التي توسع حجم الانفاق فيها بشكل كبير لاسباب اجتماعية وامنية مثلت احد عوامل زيادة الانفاق الاستهلاكي في المجتمع . (٣٨)

ان زيادة حجم الانفاق العام دون ان يقابلها حصول زيادة ماثلة في الناتج القومي الاجمالي ، ودون ان تلحق بما خطة اقتصادية تهدف لتحقيق هدف اقتصادي معين تمثل تشتيت للجهود وضياح للامكانيات . مما شكل عبء ثقيلاً على كاهل الخزينة العراقية وتعميق لظاهرة التضخم الاقتصادي والمالي في العراق . تتعدد صور النفقات العامة كأحد ادوات السياسة المالية لتشمل الاجور والرواتب ورواتب المتقاعدين ، فضلا عن مشتريات الدولة من السلع والخدمات لاشباع الحاجات العامة ، اما الاعانات سواء كانت دولية او داخلية فتمنحها الحكومات بدون مقابل ، اما لأسباب قومية وسياسية كونها دولية او لاسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية كونها اعانات داخلية، والنفقات العامة كميلغ نقدي تصرف لاشباع حاجات عامة ، ان استقراء بسيط لاقسام ومستويات الموازنة العامة نجد ان الانفاق الاجتماعي يتمحور في اتجاهين رئيسيين :

١ - قطاع الخدمات الاجتماعية :

بالرغم من تعدد القطاعات التي تقدم الخدمات العامة ذات النفع الاجتماعي ، الا ان اكثر الخدمات ارتباطا بالجانب الاجتماعي وخصوصا في البلدان النامية وهي قطاعي التعليم والصحة باعتبارهما يمثلان الجزء الاهم من راس المال الاجتماعي المعاد اصلاحه .

اذ ان التعليم هو الاداة التي تقوم على اعداد العنصر البشري ورفع كفاءته فان هدف رفع مستوى التعليم وتوسيع قاعدته اصبح من الاهداف التي تاتي في مقدمة خطط التنمية الاقتصادية

٠.٧٥	٠.١٨	٧٣٥٣٣٥٩٨	٣٥٩٨١٧٥١	٥٥١٥٦	١٣٤٨٣٤	٢٠٠٥
٠.٠٥	٠.٨٦	٩٥٥٨٧٩٥٥	٥٠٩٦٣١٦١	٥٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٢٠٠٦
٠.٣٩	٠.٥٦	١١١٤٥٥٨١٣	٥١٧٢٧٤٦٨	٩٨٢٥٠	٦٢٤٩٧١	٢٠٠٧
٠.٠٩	٠.٦١	١٥٥٩٨٢٢٥٨	٩٢٠٨٩١٩٥	١٤٢٢٦٣	٩٤٥٧٣٩	٢٠٠٨
٠.٣٥	٠.٣١	١٣٩٣٣٠٢١١	٦٩١٦٥٥٢٤	٤٨١٥٠٠	٤٢٥٠٠٠	٢٠٠٩
٠.٦٦	٠.٤٩	١٧١٩٥٦٩٧٥	٨٤٦٥٧٤٦٨	١١٢٧٠٠٠	٨٥٠٠٠٠	٢٠١٠
٠.٤٨	٠.٣٩	217327107	٩٦٦٦٢٧٦٦	١٠٥٠٠٠٠	٨٥٠١٤٠	٢٠١١
٠.٢٩	٠.٣٧	253030755	١١٧١٢٢٩٣	٧٣٥٠٠٠٠	٩٤٥٠٠٠	٢٠١٢

المصدر : وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية .

٢- التعويضات والمنافع الاجتماعية :

بالرغم من ان جميع مكونات التعويضات ذات اهداف تسعى الحكومة عن طريقها الى تحسين المستوى المعاشي وتحقيق الرفاه الاجتماعي ، الا ان هناك بنود انفاق تنصب وبشكل مباشر في الجانب الاجتماعي وعليه يمكن تصنيف هذه البنود على النحو الاتي :

أ- الرواتب التقاعدية :

هي تتمثل في المساهمات الاجتماعية حيث ان هناك مجموعة من الرواتب والمكافآت التقاعدية الواجب دفعها من قبل الحكومة وهي تتمثل في رواتب متقاعدي الخدمة المدنية والخدمة العسكرية ، كما في الجدول رقم (٣-٢) يبين تطور حصيلة الرواتب التقاعدية خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٢).

الجدول رقم (٣-٢) تطور حصيلة الرواتب التقاعدية خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٢).

مليون دينار

السنة	المبلغ
٢٠٠٣	١٩٠٤٤٢
٢٠٠٤	١٠٩١٤٢٢
٢٠٠٥	٢٧٦٤٤٧٤١
٢٠٠٦	٢٦٠٧٦٩٥
٢٠٠٧	٣٩٢٧٠٠٠
٢٠٠٨	٤٣٥٩٧٥٠
٢٠٠٩	٤٥٩٧٨٦٠
٢٠١٠	٥٦٤٠٠٦٤

٣٤٤٠٠٠٠

٢٠١١

٤٠٣٢٥٨٤

٢٠١٢

المصدر : وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية .

يتضح من الجدول ان حصيلة الرواتب التقاعدية قد اخذت بالارتفاع وبشكل مستمر بعد عام ٢٠٠٣ فبعد ان كانت لاتزيد عن (٣.٩) ترليون دينار عام ٢٠٠٧ واصلت الارتفاع حتى بلغت (٥.٦) ترليون دينار عام ٢٠١٠. ثم في عام ٢٠١١ الى (٣.٤) ترليون دينار وفي عام ٢٠١٢ وصلت الى (٤٠) ترليون دينار. اما فيما يخص البطاقة التموينية ، فتكاد تتفق الدراسات انها بعد عام ٢٠٠٣ فيها من لسليبات تفوق الايجابيات لكن هناك بعض الدراسات التي تؤكد ان هذا النظام لايزال ذو فاعلية وارتباط مهم بحياة الفئات ذات الدخل المنخفض ، اذ ان المفردات المهمة في البطاقة لاتزال تمتلك درجة مرونة انفاقية عالية ، اذ ان تخصيصات البطاقة التموينية قد اتجهت الى الانخفاض في السنوات الاخيرة بفعل عملية الاصلاح قي تكييف قنوات الانفاق العام واتباع سياسة الدعم الاقتصادي الموجه ، الا ان هذه التخصيصات لاتزال تشكل عبء على الموازنة اذ بلغت اقصاها ٦.٩ ترليون دينار عام ٢٠٠٨ في حين كان ادناها قد بلغ ٣.٥ ترليون دينار عام ٢٠١٠ بعد عملية الاصلاح في بعض مفردات البطاقة التموينية^(٣٩)، بينت حصيلة السنوات الاخيرة تفاقم التفاوتات الاجتماعية وتعمق الفرز الطبقي والاجتماعي فضلا عن تفاقم مستويات الفقر والتهميش. ولا توجد اية اشارة عند القوى المنتفذة الى الاسباب الفعلية الكامنة وراء ذلك كله أي ما هي العلاقات الاجتماعية وفي مقدمتها علاقات الملكية وبنية السلطة التي افرزت هذه الاوضاع وفي مقدمتها الفقر والتهميش الاجتماعي الواسع، بل عادة ما يجري البحث عن اسباب ذلك في " عوامل خارجية " فقط.

ترتبا لذلك انه ومهما حاولت ايديولوجيا القوى المنتفذة التعتيم على الواقع فإن الفقر والتهميش ليس سوى النتيجة المنطقية لتحويل الثروة من الفقراء الى اصحاب السلطة وتمركزها، أي انه ليس قدرا محتوما بل نتاج بنية السلطة ومنظومة علاقات الانتاج السائدة وهيكل الملكية، وأيضا بنية الاقتصاد العراقي وطبيعته الربعية والأحادية الجانب وتفاقم اختلافاته الهيكلية. (٤٠)

٢- السياسة العامة الضريبية:-

على خلفية تعاظم الربوع النفطية نتيجة زيادة اسعار النفط الخام في السوق العالمية تنامت سمات الطابع الربيعي والخدمي والتوزيعي للاقتصاد العراقي التي وظفتها " النخبة السياسية " ، فقد استفادت بعض الطبقات والشرائح الاجتماعية بدرجات متفاوتة من هذه الطبيعة المزدوجة للاقتصاد العراقي: الربيعية - الخدمائية. وقد نما في إطار ذلك فئة بيروقراطية متواضعة في الشرائح البيروقراطية الحكومية والسياسية والعسكرية والأمنية العليا التي تنحدر في الأساس من الفئات الوسطى والفقيرة. إن نقطة تكوين هذه الفئة حدثت جراء "حيازتها" لجهاز الدولة. وقد آلت إلى هذه الفئة، حصة كبيرة من ثمار " النمو الاقتصادي المرتفع جداً " الناجم بالأساس عن تعاظم الربوع النفطية. ويعني ذلك، بمصطلحات العلوم الاجتماعية، أن هذه الطبقة قد امتلكت مصدراً اقتصادياً جديداً و"خاصاً" لقوتها يعزز قدرتها على تطوير الشبكات "الزيائية".^(٤١)

اذ ان النظام السائد في العادة لا يقيم سيطرته على العنف فقط ولكن أيضاً على توزيع العطايا والمنافع لفئة (او مجموعة فئات) تصبح هي قاعدته الاجتماعية. ففي مدة النظام السابق لعبت الربوع النفطية هذا الدور ولوحظ كيف تقلصت قاعدة النظام الاجتماعية بعد الحصار الاقتصادي وبالتالي تقلص الربوع المذكورة، ونفس الامر يجري خلال المدة التي تلت ٢٠٠٣. فعندما تعاظم الموارد المتأتية من الربوع النفطية أساساً يربح النظام قواعد يضمن ولائها بالمال، وبزيادة حصة هذه " القواعد " من الموارد الاجتماعية، تنتشر القوة الاقتصادية بعيداً عن الدولة وتصبح إدارتها بالمنطق الأمني، مما يضعف من النظام السياسي. هذا الترددي ينعكس على أشياء كثيرة منها قدرة الدولة على التناؤم مع مقتضيات النمو الرأسمالي وما يرتبط به من تفاوت في توزيع الثروة مما ادى ويؤدي الى تغيير اوزان اللاعبين الاجتماعيين- الاقتصاديين- السياسيين خلال المدة التي تلت ٢٠٠٣/٤/٩.

ان الطبيعة الربيعية للاقتصاد العراقي واعتماد الموازنات المالية السنوية بشكل شبه كلي على الربوع النفطية المتأتية من صادرات النفط، كل هذه المعطيات تساهم في تفسير عزوف السلطات الحاكمة عن اجراء الإصلاحات المطلوبة. ويمكن القول إن الدخول الربيعية تؤثر سلباً في عملية التحول إلى الديمقراطية، فاعتماد المالية العامة للدولة على الدخل الربيعي أكثر من اعتمادها على الضرائب المستحصلة من المواطنين المكلفين يضعف أثر مقولة "لا ضرائب من دون تمثيل نيابي للمواطنين" كأحد دوافع التمثيل الديمقراطي. ومن هنا ليس مفارقة أن تتوافق الربيعية مع التسلطية، وأن تشكل أساس استقلالها عن المجتمع.^(٤٢)

- ٧- يؤدي (التضخم) ارتفاع الأسعار إلى تسرب عدد من أطفال الأسر الفقيرة من مدارسهم ويمتنعون بعض الأعمال القاسية عليهم أو يمارسون التسول لكسب بعض المال لسد حاجاتهم المعيشية اليومية .
- ٨- زيادة البطالة تزيد من عدد العاطلين عن العمل في المجتمعات الفقيرة ، فالجتمتع الذي يعيش ظاهرة التضخم يعد مجتمعاً فقيراً ولو كان يتمتع بموارد اقتصادية إذ أن التضخم المستمر يخلق بيئة غير مناسبة للاستثمار سواءً بالنسبة للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي ، وتنحصر فرص العمل في الوظائف الحكومية القليلة وتكون فرص العمل غير الحكومية المعروضة أقل بكثير من الطلب على العمل مما يؤدي إلى زيادة البطالة .
- ٩- ان الانتقال السريع في الاقتصاد العراقي بل المنفلت في الكثير من اوجهه، من اقتصاد مفرط في مركزيته قبل عام ٢٠٠٣، الى اقتصاد سوق عشوائي تعثره فوضى عارمة، وتضخم مهول، واستيراد منفلت للبضائع، وتداول كبير للعملة، وضخ سيولة كبيرة، وارتفاع غير مسبوق في مستويات رواتب الموظفين وغير ذلك. وقد رافق ذلك زيادة كبيرة ومستمرة في اسعار الغذاء في السوق العراقي، ولم تكن هذه الزيادة مرتبطة عضويًا بتقلبات اسعار الغذاء في السوق العالمي ، وارتفاع مستوى المعيشة لدى فئات اجتماعية جديدة، واضطراب الانتاج الزراعي في العراق، وتراجع قدرته التنافسية مع البضاعة المستوردة .
- ١٠- الدعم الحكومي للانشطة الزراعية في العراق بما فيها سياسات الاقراض المتبعة ضمن "المبادرة الزراعية" ودعم المدخلات الاخرى، فضلا عن شراء المنتجات الزراعية بأسعار تحدد في حينها، وتأخذ بالحسبان اعتبارات سياسية واجتماعية اخرى، هادفة الى دعم الفلاحين والمزارعين، والتخفيف من تأثير حركية اقتصاد السوق الغذائي في العراق، حيث تنعدم قدرة المنتج العراقي على المنافسة، سواء من ناحية النوعية او بسبب ارتفاع كلفة الانتاج، المرتبطة بتخلف البنى التحتية للاقتصاد الزراعي، وبضمنها نقص الطاقة الكهربائية، وتعثر التنمية الريفية عموماً، ومما قامت به الدولة العراقية هو دعم منتجي الحبوب والتمور وغيرها ماعدا الخضراوات التي تخلت الحكومة عن دعمها واعتمدت على الاستيرادات ، اما الانتاج الصناعي فلا يلاقي دعم من الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣. (٤٤)

ان اسعار المواد الغذائية في السوق قضية شائكة، حيث يزيد حجم الاموال المستثمرة في سوق الغذاء العالمي على ترليون (الف مليار) دولار. أما حجم الدعم الذي تقدمه حكومات الدول المتقدمة لقطاع الزراعي فيبلغ حسب منظمة الفاو أكثر من (٣٥٠) مليار دولار، اما العراق كما في كافة الدول النامية، تنفق الأسرة العراقية جلّ دخلها على شراء الغذاء، وما تبقى من الدخل ينفق على الاحتياجات الاخرى، كالتعليم والصحة والسكن والملبس. لذلك فإن اية زيادة في الانفاق على الأغذية، نتيجة ارتفاع اسعار المواد الغذائية، يؤدي بالضرورة الى تغيير نمط الانفاق وشراء السلع، وينعكس بالتالي على شكل فقدان الأسر الفقيرة لأية خدمات صحية او تعليمية او في مستوى السكن او الملابس، او على حساب نوعية الغذاء نفسه، اذ تلجأ الأسر الفقيرة الى التخلي عن البروتينات واللحوم والفواكه والخضر الغنية بالفيتامينات، والاكتفاء بالمواد الارخص والأقل تغذية، مما يعرضهم للامراض والمشاشة والتشوه ونقص الوزن والفشل في الدراسة والتسرب من المدارس وغير ذلك، مما يثقل كاهل الاسرة الضعيفة اصلاً^(٤٥).

ان مراقبة اسعار المواد الغذائية، وتخفيف تأثير الارتفاع الحاد لها على المجتمع، ضرورة قصوى وخطوة اولى لتطوير استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي في العراق. اذ ان المراجعة الجريئة والشاملة لبرنامج البطاقة التموينية المطبق في العراق، للنظر في كيفية استخدام الاموال المخصصة في ميزانية الدولة لشراء مواد الحصة التموينية من الخارج، لتحفيز الانتاج الزراعي في العراق. ان الاقتصاد العراقي عانى من مشكلة التضخم التي تعرف بالتضخم الجامح ، لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ ، اذ خضعت الاسعار السائدة في السوق المحلية الى العديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية ، اسهمت في عدم استقرارها واستقرار الاسواق المحلية ، وفي مقدمة هذه الاسباب تردي الاوضاع الامنية وتفاقم ازمة الوقود وارتفاع اجور النقل،^(٤٦) فضلاً عن العوامل الاخرى وفي مقدمتها التوقعات الاقتصادية التشاؤمية السائدة لدى عموم المواطنين كانعكاس للحالة الناتجة عن الاسباب غير الاقتصادية التي تعصف بالاقتصاد العراقي .

ثالثاً- شبكات الحماية الاجتماعية والتعويضات الاجتماعية :-

انتشرت فكرة الحماية الاجتماعية مع نهاية القرن التاسع عشر اثر الثورة الصناعية حيث واجه العمال صعوبات كبيرة ظهرت مؤشراً، في دراسة فريدريك ايدن التي ظهرت بثلاثة اجزاء بعنوان (اوضاع الفقراء ١٩٧٩) وفي مسوح تشارلز بوث عن الفقر في المناطق الحضرية الى جانب دراسات

فريدريك ليلاي عن الاسر العمالية الفقيرة غير ان الروح الانسانية في التعامل مع الفقراء كانت تجذب جذورها في الدين وفي قيم التكافل الاجتماعي ، كما وان مفهوم شبكة الحماية الاجتماعية (social safety nets) ارتبط اصلاً بما يسمى دولة الرعاية او الرفاه (welfare state) ليشير الى جملة من الاليات التي توفر لاصناف معينة من الموظفين مايعينهم على مواجهة صعوبات العيش .

الحماية الاجتماعية تهتم بمنع وادارة والتغلب على الحالات التي تؤثر سلباً على رفاهية الشعب ، وتتكون الحماية الاجتماعية من السياسات والبرامج الرامية الى الحد من الفقر والضعف عن طريق تعزيز كفاءة اسواق العمل ، مما يقلل من تعرض الناس للمخاطر ويعزز قدرتهم على ادارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة والاقصاء والمرض والعجز والشيخوخة . اما الانواع الاكثر شيوعاً من الحماية الاجتماعية :^(٤٧)

- تدخلات سوق العمل هي السياسات والبرامج الرامية الى تعزيز العمالة والتشغيل الفعال لاسواق العمل وحماية العمال .
- التأمين الاجتماعي يخفف من المخاطر المرتبطة بالبطالة والمرض والعجز والاصابات المرتبطة بالعمل والشيخوخة مثل التأمين الصحي او التأمين ضد البطالة .
- المساعدة الاجتماعية هي عندما يتم نقل الموارد امانقداً او عيناً الى الافراد او الاسر الضعيفة دون اي وسيلة اخرى للدعم الكافي بمافيهم الامهات العازبات اوالمشردين او متحدي الاعاقة الجسدية او العقلية.

تعد شبكات الحماية الاجتماعية آلية من آليات الحماية الاجتماعية المرحلية للتخفيف من البؤس ومكافحة الفقر ، وتمكين بعض فئات المجتمع التي تضررت ، اما آليات الحماية الاجتماعية فتهدف هذه الآليات الى تقليل الفقر وتقليص احتمالات التعرض له ، وتحقيق أكبر قدر من المساواة وتشجيع النمو الاقتصادي ومن أبرزها برامج التعليم والتدريب وخصوصا للعاطلين عن العمل لفترات طويلة ، الإنفاق على برامج الرعاية الصحية ، المساعدة في البحث عن الوظائف وخلق فرص عمل مؤقتة لتشغيل العاطلين عن العمل والمفصولين في مشاريع البنية التحتية في المناطق الفقيرة ، برامج تمويل المشروعات الصغيرة ، البنية التحتية والبرامج التعليمية والصحية وبرامج تنمية المجتمع وبرامج التمويل الصغير وبرامج التنمية الريفية.^(٤٨)

في العراق يعد قانون الرعاية الاجتماعية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ اول واهم شبكة اجتماعية رسمية في العراق فقد بلغ عدد الاسر التي تم الصرف لها فعلاً من مبالغ الحماية الاجتماعية منذ تطبيق الشبكة ولغاية ٢٠٠٦/٧/١٥ على الاسر عديمة الدخل (٤٢٤٢٥٩) ، اذ ان الفرق بين عدد المسجلين والمستلمين لرواتب الحماية الاجتماعية ربما دليل على ان النظام وخلال تطبيقه تضمن عدم العدالة في توزيع تخصيصات الموازنة العراقية لصالح الفئات المشمولة فعلاً بالشبكة .

ان انتقال الاقتصاد العراقي من الية التخطيط المركزي الى ميكانيكية الاسواق في السنوات الاخيرة ممثلة خطواتها الاولى في تخفيف الدعم الحكومي المباشر عن بعض السلع الاساسية (كمفردات غير الاساسية في البطاقة التموينية ، استيراد المشتقات النفطية) ، كان لابد ان ترافقها سياسات دعم واسناد للفئات الفقيرة لتجنب اتساع حلقات الفقر وما يمكن ان يتمخض عنها من كظواهر سلبية في الاقتصاد العراقي ، لذا انشأ ما يعرف ب (شبكات الحماية الاجتماعية) ، اذ تعد احد اوجه الرعاية الاجتماعية التي تهتم بالفئات الضعيفة داخل المجتمع وذلك بعد ازدياد عدد كبير من طواهر الفقر كالتسول والبطالة وجرائم السرقة وغيرها التي نجمت عن حالة العوز والفاقة التي افرزتها الاحداث التي مر بها المجتمع العراقي، والتي جعلت من قانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠ ، غير قادر على حل تلك المشكلات فكانت الحاجة ملحة الى تبني مفهوم الحماية الاجتماعية، حيث بدأ العمل بتطبيق برنامج شبكة الحماية الاجتماعية في العراق بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١ ، وذلك على وفق جدول للاعانة الاجتماعية يستند الى حجم الاسرة والذي شمل شرائح اجتماعية جديدة كالعاطل عن العمل والمكفوف واليتيم والقاصر وغيرها من الفئات الضعيفة داخل المجتمع .

اذ اكدت الدراسات ارتفاع مستوى الفقر والبطالة في المجتمع العراقي ، حيث اظهر المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق لعام ٢٠٠٧ ، ان نسبة الفقر في العراق بلغت (٢٣%) من مجموع السكان البالغ (٣٠) مليون نسمة، اي ما يقارب (٧) سبعة ملايين فقير (٤٩) وعلى الرغم من ان العراق بلد غني بالموارد النفطية فان الدخل فيه يعد متدنياً مقارنة بالبلدان النفطية المجاورة ، وهذا مؤشر يهدد بناء الاسرة وتماسكها اذ ان الفقر يعد احد العوامل الاساسية لتهديد بناء الاسرة وتصدها مما يؤدي الى ظهور عدد من الظواهر السلبية في المجتمع، كالتسول والسرقة والعمل المبكر للاطفال والانخراط في الاعمال الاجرامية وغيرها من الظواهر السلبية

الآخري. بحسب دراسة اجرتها الدائرة الاقتصادية في وزارة المالية ، وجد ان الدخل الفردي هبط بنسبة تقارب ٥٠% منذ عام ٢٠٠١ ، بالرغم من ان بعض الانتعاش لم يبلغ سوى (٧٦٠) دولار امريكي في عام ٢٠٠٤ ، مما يضع العراق في فئة البلدان ذات الدخل المنخفض ، وبحسب عمليات المسح التي اجريت من قبل وزارة التخطيط والتعاون الانمائي يعتمد ربع السكان تقريباً الى حد كبير على الحصص الغذائية التي توزع في البطاقة التموينية. (٥٠)

ان شبكة الحماية الاجتماعية في العراق :هي شبكة امان رسمية اي انها وضعت وتنفذ من قبل جهة رسمية هي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، كما انها تمول من الميزانية العامة للدولة ولا تعتمد على اي مصدر غير رسمي ، كالتبرع من اية جهة كانت ومع انها رسمية ، الا انها لم تطرح كبديل، ويدعم اهدافه ولا يُلغيه ، كما انه ليس بديلاً لما يمكن ان تقدمه منظمات المجتمع المدني من خدمات وماتمله من شبكات الامان. (٥١)

فقد تم تخصيص (٥٠٠) مليار دينار عراقي من الحكومة العراقية ضمن موازنة عام ٢٠٠٦ ، لتنفيذ شبكة الحماية الاجتماعية في العراق لمساعدة الطبقات الفقيرة والمهمشة لتجاوز الازار الجانبية لعمليات الاصلاح الاقتصادي ، اذ تهدف شبكة الحماية الاجتماعية الى المحافظة على القوة الشرائية للطبقات المتضررة من جراء سياسة رفع الدعم عن المشتقات النفطية والرفع الجزئي لمواد البطاقة التموينية ، اذ تم العمل بقانون شبكة الحماية الاجتماعية في العراق على وفق جدول الاعانة الاجتماعية المستند الى حجم الاسرة ، ووفق المعايير المستخدمة عالمياً في تحديد الفقر ، فقد تم استخدام معيار (١) دولار في اليوم الواحد ، اي ان الاشخاص الذين دخلهم (١) دولار في اليوم الواحد ، يقعون ضمن خط الفقر (٥٢).

واخذت الموازنة العامة على عاتقها تمويل مشروع شبكات الحماية الاجتماعية كما في الجدول رقم (٣-١) الذي يبين تخصيصات شبكة الحماية الاجتماعية .

الجدول رقم (٣-٣) تخصيصات شبكة الحماية الاجتماعية (مليون دينار)

السنة	المبلغ
٢٠٠٦	٥٠٠٠٠
٢٠٠٧	١٠٤٠٠٦٤
٢٠٠٨	١٤٢٩٦٧٧
٢٠٠٩	٩٤٤٧٧٥
٢٠١٠	١٠٠٣٢٧٥

- تعزيز الرقابة على الاسعار ولو نسبياً.

ان مكونات هذه الشبكة بعضها عام يستفاد منها المواطنون جميعاً دون اعتبار لفقرهم ، واعتمد هذا المنهج في العراق عن طريق دعم اسعار السلع والخدمات الاساسية من غذاء وتعليم وصحة ومواصلات وطاقة وغيرها حيث توسع في مدة الرفاهية الاقتصادية في السبعينيات والثمانينيات، ثم بدأ التراجع باتجاه استرجاع كامل الكلفة اوجزء منها. والاتجاه نفسه اعتمد في نظام البطاقة التموينية حيث يحصل كل مواطن على نصيب متماثل دون اي اعتبار لدرجة فقره اوغناه. اما البعض الاخر من عناصر الشبكة فهو خاص ، اذ لا تمنح مزاياه الا للاشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط المقررة في القانون المنظم ، وهناك مخاطر اساسية لعل ابرزها: (٥٥)

١- ضعف الاستهداف ، حيث ان اغلبها لا توجه توجيهاً دقيقاً الى الفقراء الحقيقيين ، لابل ان البعض منها يساوي في المعاملة بين الفقراء وغيرهم . لقد اصبح قاع المجتمع يعج بالفقراء والمحرومين والمهمشين والعاطلين وغيرهم من ضحايا البطالة والتضخم واللامساواة ، مما يجد من الجهود المبذولة في بناء شبكات حماية اجتماعية فاعلة ونموذجية .

٢- تزايد معدلات التمايز الاجتماعي في المجتمع العراقي ، في الوقت الذي بقيت فيه الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية توسع من رقعة الفقر والحرمان بمختلف صورته واشكاله.

٣- شيوع مظاهر الفساد الاداري الرشوة ، التزوير ، الاختلاس ، التهريب الامر الذي دفع العديد من البلدان الى اللجوء لاقامة شبكات امن اجتماعي تتسم بالعمومية ، لتجنب مشكلات اساءة تنفيذ السياسات الخاصة بشبكات الامان الاكثر دقة ، وهذه الشبكات في حقيقة الامر لاتسهم في القضاء على ظاهرة الفقر اوالتخفيف منها، وانما تخفف من حجم المعاناة التي يعيشها الفقراء.

رابعاً-التضخم :-

شهد الاقتصاد العراقي منذ ٢٠٠٣ تعطل في كثير من المرافق الاقتصادية، وزيادة مضطردة في زيادة الاسعار مما ادى تضخم الاسعار الى ارتفاع كلفة معيشة المواطنين وكلفة الانتاج على السواء، ويشمل معظم السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد. اذ ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الاعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ بمعدل ٣٣.٦% و ٣٣.٩% و ٣٦.٩% و ٦٤.٨% على التوالي.

يعد العراق البلد الأكثر تضخماً من بين (٢٢) دولة عربية وبلغ معدل التضخم (٦٤.٨ %) حسب احصائية عام ٢٠٠٦ الصادرة من قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابع لمنظمة الامم المتحدة . وهذا الارتفاع هو حصيلة ارتفاع الرقم القياسي للسلع التي تستهلك من قبل المواطنين مثل (المواد الغذائية ، الاقمشة والملابس والمشروبات ، الوقود والاضاءة ، المواد الطبية والادوية ، المواصلات ، الايجار ، نفقات الدراسة وغيرها) ان الارتفاع الكبير للتضخم السنوي الذي اصاب الاقتصاد العراقي يتطلب اتخاذ اجراءات وسياسات وخطط اقتصادية فعالة وسريعة للحد من ظاهرة التضخم والتقليل من اثاره السلبية على المستوى المعيشي للمواطنين وإيجاد مصادر جديدة لزيادة حجم الناتج القومي. الا ان بعد عام ٢٠٠٧ بدأت الاسعار القياسية بالهبوط الى ان وصلت عام ٢٠٠٨ (٣.٧%). ان سبب انخفاض التضخم خلال ٢٠٠٨ بصورة اساسية يعود الى توفير المشتقات النفطية واستخدام البطاقة الوقودية وتحسن الحالة الامنية.^(٥٦)

بعد عام ٢٠٠٣ واستلام السلطة من قبل الحاكم الامريكي (بول بريمر) ، تم تبديل العملة العراقية بالعملة الجديدة وسحب العملة القديمة بنوعها العملة المطبوعة محلياً والعملة القديمة والمعروفة بالعملة السويسرية والتي كانت متداولة في اقليم كردستان، ونتيجة لعمليات النهب والسرقفة التي تعرضت لها المؤسسات والممتلكات الحكومية والبنوك في مختلف المدن العراقية والتي كانت تضم كميات ضخمة من النقد ، كل ذلك ادى الى فائض كبير في العرض من السيولة النقدية مقابل المعروض من السلع مما ادى الى ارتفاع اسعارها.^(٥٧)

اذ تم رفع الدعم الحكومي من الحكومة الحالية على بعض السلع الاساسية خاصة بعد انضمام العراق الى منظمة صندوق النقد الدولي وتطبيق سياساتها من قبل الحكومة العراقية والتي ادت الى ارتفاع اسعارها مثل النفط ومشتقاته والذي كان يشكل نسبة كبيرة من دخل العائلة بنسبة تقارب ٤٠% وتأثيرها السلبي على ارتفاع اسعار السلع والمنتجات الاخرى بسبب ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات . ونتيجة ارتفاع اسعار السلع والخدمات والإنخفاض الكبير في الدخل الحقيقي للعمال والموظفين والذين يشكلون فئة كبيرة ومؤثرة في المجتمع وارضاء لمطالبهم ، قامت الحكومة العراقية برفع رواتبهم مما ادى الى زيادة في العرض النقدي وتدني القوة الشرائية للعملة العراقية.^(٥٨)

عدم وجود العدالة في توزيع الدخل القومي الاجمالي ، رغم ان حصة الفرد العراقي وحسب الاحصائيات الرسمية لعام ٢٠٠٧ من المفترض ان تصل الى ما يقارب (٢٤٠٥) دولار امريكي

ترتبط لذلك يمكن إيجاز أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لارتفاع الاسعار (التضخم) في العراق بالتالي:

بعد التأثير على ذوي الدخل الثابت احد اهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن استمرار ارتفاع الاسعار تدهور قيمة الدخل التي يحصل عليها اصحاب الدخل الثابتة والمحدودة والتي ترتب عليها آثار سلبية اقتصادية واجتماعية اهمها : (٦١) تدهور مستوى معيشة العاملين لدى الدولة من اصحاب الدخل الثابتة والمحدودة واصحاب الاعانات الاجتماعية، وقد اتخذ هذا التدهور عدة مظاهر من بينها ان مكونات السلع والخدمات الحقيقية التي يعتمد عليها استهلاك ذوي الدخل الثابتة قد طرأ عليها نقص حقيقي وتغير واضح في تركيبها وقد انعكس ذلك في ميلهم نحو خفض الكميات المستهلكة من بعض السلع والخدمات ، كذلك تسهم الزيادة في الاسعار في احداث تغير على تركيبة السلع المستهلكة ، كما تؤثر الاسعار المرتفعة على اضعاف درجة اشباع المواطن من السلع والخدمات الاساسية الاخرى كالعلاج والملابس والنقل ... فقد ارتفعت الاجمالات بنسبة ٤٦.٢ % مما اضاف اعباء اخرى على ذوي الدخل الثابت في ظل اشتداد ازمة السكن في العراق . وتزايد اهمية الاستمرار في دعم مواد البطاقة التموينية التي تغطي شريحة واسعة من المواطنين بما فيها اصحاب الدخل الثابت والمحدود وبكل فئاتهم ، حيث اصبح تقديم الدعم احد اشكال اعادة توزيع الدخل كون الدعم يعتبر الضمان لتوفير هذه السلع باسعار ملائمة لهذه الفئات التي تتعرض لضغط ارتفاع الاسعار .

الاستنتاجات

- ١- تسعى الدولة من وراء فرض الضريبة الى تحقيق عدة اهداف في مقدمتها هدفا مالي، اما الاهداف الاخرى فان للضريبة اهداف اجتماعية ، سياسية واقتصادية، فالاهداف المالية تتمثل في تغطية النفقات العامة للدولة اما الاهداف الاقتصادية فهي تشجيع النشاطات الانتاجية ومعالجة الركود الاقتصادية في ظل الدور الاقتصادية والاهداف الاجتماعية للحد من التفاوت في توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع ، فضلا عن اهداف سياسية كأداة لتأكيد نفوذ الدولة على حدود اقليمها والتعامل السياسي الخارجي للتأثير في حجم التعامل مع دول معينة .
- ٢- قصور الدور التمويلي للنظام الضريبي العراقي في ظل اقتصاد ريعي وانخفاض نسبة مساهمة الايرادات الضريبية في الايرادات الجارية ، اما الدور الاجتماعي فقد تم تأشير تراجع دور الضرائب في تمويل

- ١- تفعيل الدور المالي للنظام الضريبي عن طريق توسيع القاعدة واعتماد معدلات ضريبية معتدلة ، للمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، فضلا عن إعادة توزيع الدخل القومي بصورة أكثر عدالة .
- ٢- إتباع سياسة عامة إنفاقية رشيدة وعقلانية مع اتصافها بالانتاجية العالية ، إذ ان الإنفاق العام واولوياته يتطلب إعادة تخطيط شاملة عن طريق زيادة حجم الانفاق الاستثماري بدرجة يفوق حجم الإنفاق الجاري وبما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد العراقي .
- ٣- كي تنجح السياسة العامة الضريبية في تحقيق العدالة في توزيع الدخل في المجتمع ينبغي ان تتسم كل من ضرائب الدخل وضرائب الاستهلاك بالنصاعدية ،فتقتطع ضرائب الدخل نسبة أكبر من الدخل كلما ارتفع مستواه . ان السياسات الرامية الى تحسين هيكل توزيع الدخل ينبغي ان تركز في توفير المزيد من فرص العمل وتنمية قوة العمل غير الماهرة في اكتساب الدخل، تطوير وتوسيع نطاق عمل شبكة الحماية الاجتماعية لتشمل كافة الافراد والعوائل الذين يعيشون تحت خط الفقر ، إعادة النظر بنظام البطاقة التموينية وزيادة مبالغ الاعانات الشهرية للعوائل الفقيرة لتناسب مع واقع الحياة الاقتصادية في العراق ، وفي هذا المجال فإن زيادة الاستثمارات وإعادة تخصيصها بين الاستخدامات المختلفة تعديداً للرئيسة لرفع وتحسين معدل النمو الاقتصادي وتخفيض التفاوت في توزيع الدخل، الاهتمام بمشاريع القروض الصغيرة والمشاريع المدرة للدخل وزيادة تخصيصها لتشمل كافة الافراد العاطلين عن العمل .
- ٤- ضرورة مساعدة الشرائح الفقيرة والفئات العاطلة عن العمل والفئات ذات الدخل المنخفض في إيجاد سبل التمويل اللازم لأقامة مشاريع صغيرة الحجم تعتمد في عنصر العمل والكلفة المنخفضة ، وفي ظل كبر حجم القاعدة الوظيفية وانخفاض الانتاجية، فإن حسن الاستفادة من القوى العاملة لا يكون تحت مظلة الضمان الاجتماعي، بل يتركز في تحسين انتاجية القوى العاملة وفي اطار اهداف محددة واوليات مدروسة.
- ٥- العمل على زيادة متوسط الدخل الفردي للمواطنين عن طريق رفع كفاءة العاملين وزيادة انتاجيتهم، وربط الأجور بالانتاجية وانشاء المشاريع الحكومية المنتجة بهدف زيادة فرصة العمل، تقديم الخدمات العامة وتشجيع المشاريع الصغيرة لغرض خلق الدخل.
- ٦- الحفاظ على دور الدولة ليكون قادراً على تخفيض نسبة الفقر في العراق عن طريق تحديد استراتيجيات وسياسات واضحة تعمل عن طريقها على تحسين اوضاع الفقر والقضاء على التفاوت وتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي.

Successive governments and the mechanisms for achieving social justice in Iraq after 2003 (Financial model)

Dr. zaidadnanmihsin

Abstract:

Led crises successive in Iraq to serious results cast a shadow over Iraqi society, and perhaps the most dangerous of these effects and the arrival of inflation to all aspects of social, economic and political life of the Iraqi society is suffering from a clear and significant gap in human capital and the problems of structural development is the result of delays in the development process comprehensive and stalled in wars, economic blockade and the occupation and the internal divisions and the effects of forced displacement and the brain drain and expertise so it is poverty, illiteracy and unemployment on the one hand the quality and the gap between male and female in the field of education and health indicators in the area of participation on the other hand, leads to perpetuate the state of turmoil and underdevelopment, This as well as the impact of increased government spending on the areas of security and defense at the expense of public services and economic services. With the adoption of the Iraqi state policy to move toward a market economy which is the right major damage, it resulted in increasing inequality in opportunities between the upper segments of the point of the lower strata and classes toiling of the poor because they can not buy these services, thereby reducing their chances of improving their standard of living so It emerged as an increasingly economic and social marginalization of these groups in a growing steadily.

(*) كلية العلوم السياسية / جامعة النهدين.

(¹) افيريت هاجن، اقتصاديات التنمية، مركز الكتب الاردني، عمان ١٩٨٨، ص ٤٦١.

(¹) دلاور علي وآخرون، دراسات في المالية العامة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٦، ص ٢٢٤.

(²) احمد عبدة محمود، مبادئ المالية العامة (دراسة في علم الاقتصاد العام)، دار المعارف، مصر، ١٩٧١، ص ٩.

(¹) رفاة الحمداني، السياسة النقدية والمالية، محاضرات القيت على طلاب ماجستير علاقات اقتصادية دولية، ٢٠١٣، ص ٢.

(²) احمد عبدة محمود، مبادئ المالية العامة، دراسة في الاقتصاد العام، دار المعارف، مصر، القاهرة، ١٩٧١، ص ٢٥٣.

(6) Allan H. Meltzer "The Rate of Monein National Economic Policy" in Money and Finance, Reading in Theory, Policy and Intuitions, 2nd Edition (New York: John Wiley & Son, Inc, 1980, P.160

(¹) عادل الهندي، احمد الحوراني، مبادئ الاقتصاد التحليلي، بلادارنشر، عمان، ١٩٨٢، ص ١٤٨.

(²) عامر عبود الدوري، دور الضرائب في التنمية الاقتصادية في بلدان مجلس التعاون العربي، اطروحة دكتوراه، غير منشورة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٢، ص ٦٢.

(¹) رمزي زكي، التضخم المستورد (آثار التضخم في البلاد الرأسمالية في البلاد العربية)، المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٨٨.

(¹) والتر ديلبو. هيلز، السياسات المالية للبلدان المتخلفة، ترجمة أمين عبد الفتاح سلام، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الأول، السنة الأولى، كانون الأول، ١٩٨١، ص ٦٣.

(2) ML. Jhigan, money, Baking, International Trade and Public Finance, Konark Publishers, put LTD, Delhi, 1996, P.93.

(²) عبد المنعم فوزي وآخرون، المالية العامة، الشركة الشرقية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٠، ص ٢٩٥.

- ١٣ عبد العال الصكبان، الضرائب في التركات: أهدافها وتنظيمها، دار ومطابع الشعب، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٣٤-٣٧ .
- ١٤ رفعت المحجوب، المالية العامة، الإيرادات العامة، الكتاب الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.
- ١٥ عاطف صدقي، مبادئ المالية العامة، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٣٠٦-٣١٩.
- (١) رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة بخاصة بالبلاد الآخذة بالنمو، بدون سنة طبع ودار نشر، القاهرة، ١٩٦٣، ص ١٠.
- ١٧ احمد حافظ الجعوبني، اقتصاديات المالية العامة، دار العهد الجديد للطباعة، ط١، القاهرة ١٩٦٧، ص ١٨٥.
- (١) احمد جمال ظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية، دار مكتبة الكندي للنشر، عمان، ١٩٨٨، ص ١٨٦.
- (٢) المصدر السابق نفسه، ص ١٧٦.
- (٢) احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٣٢.
- (١) احسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدارة العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٩٩، ص ٤٦٠.
- (٢) سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الاسلام، دار الكتب العربية، القاهرة، ط٦، ١٩٦٤، ص ٣١-٣٢.
- (٣) عبد الحميد براهيمى، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الاسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧، ص ٥٤.
- (٤) السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٥٢-٥٥.
- (٥) مؤيد جميل محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.
- (٢) ابراهيم العيسوي، من العدالة الاجتماعية الى التنمية الشاملة والمستدامة، على الرابط / <http://www.shroukews.com/columns/Ibrahim-essawy>.
- (١) احمد عباس الوزان، مظفر حسني علي، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق رؤية نقدية ومقترحات للتطوير " بحث مقارن " ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد ١٧، ٢٠٠٨، ص ٥.
- (٢) مراد ديابي، " اتساق الحرية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية في نظرية العدالة او استقرار معالم النموذج الليبرالي المستدام لما بعد الربيع العربي، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، " قطر " سلسلة دراسات، العدد ٥، ٢٠١٣، ص ٨-٩.
- (٢٩) علي خلف نجم عبد الله، الاطار المفاهيمي لضريبة القيمة المضافة - المخطط المقترح للتطبيق في العراق، بحث دبلوم عالي المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ٩٨-٩٩.
- (١) نقتبس هنا مقولة المفكر الفرنسي (جان جاك روسو) حيث قال ((ان من اهم وظائف الدولة هو منع التفاوت الحاد في توزيع الثروات))، المصدر :- رسول فرج الجابري، مأزق التنمية (العدالة الاجتماعية ام الكفاءة الاقتصادية)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد الثامن، العدد ١٦، ١٩٨٦، ص ١٤٦.
- (٢) عدي عبد الرزاق، دور السياسة الضريبية في تنمية الاقتصاد العراقي بحث تطبيقي للمدة من ١٩٩٥-٢٠١٠، بحث دبلوم عالي، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٦٦.

- (٣٢) تقرير التنمية البشرية برنامج الامم المتحدة الانمائي ، نيويورك ، ٢٠١٣ ، ص ٣٥-٤٠ .
- (٣٣) احمد عدنان عزيز ، العدالة الاجتماعية عند الامام علي ابن ابي طالب ((عليه السلام)) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٩-٣٠ .
- (٣٤) احمد ابراهيم منصور ، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية " رؤية اسلامية مقارنة " ، سلسلة اطروحات الدكتوراه : ٦٦ ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ١٣٨ .
- (٣٥) مجيد مسعود ، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، سلسلة عالم المعرفة ، ٧٣ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ١٩٣-١٩٦ .
- (١) عماد محمد علي العاني، صلاح قطاع المالية العامة في العراق (دراسة استشرافية)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة التاسعة ، العدد ٢٨، ٢٠١١ ، ص ١٥-١٦ .
- (٢) عوض فاضل اسماعيل ، نظرية الانفاق الحكومي ، دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ٤١-٤٤ .
- (١) فلاح شفيع ، نحو بناء استراتيجيات تنمية للاقتصاد العراقي ، السياسة المالية، على الرابط التالي:
- <http://www.Baghdad times.net pl-2>
- (١) هدى العزاوي ، سمر عبد عباس جواد ، المفاضة بين استدامة البطاقة التموينية والخيارات البديلة ، دراسة منشورة على موقع وزارة المالية ، العراق ، ٢٠٠٦ ، ص ٣-١٤
- (١) سعد الدين إبراهيم ، المجتمع والدولة في الوطن العربي: مشروع استشراف الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٣٠٨ .
- (٢) عزمي بشارة، في المسألة العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.
- (١) مظهر محمد صالح، إشكالية الاقتصاد الانتقالي في العراق. استقطاب مالي أم اغتراب اقتصادي؟ على الرابط التالي :
- <http://www.alaalem.com/index.php?aa=news&id22=48779>
- (٢) صالح ياسر ، ملامح خريطة العلاقات الطبقية الاجتماعية بعد ٢٠٠٣ مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٣٥٣-٣٥٤ ، ٢٠١٢ ، ص ٦ .
- (٣) رجاء عزيز بندر ، استهداف التضخم (دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية) ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والبحوث ، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية ، ٢٠٠٥ ، ص ٥-١٧ .
- (١) محمد عبد الكريم منهل العقيد ، سياسات الدعم الخلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للدول الزراعية ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٠-١٤ .
- (١) ميسم صبري عبد ، اثر التضخم على الحصيلة الضريبية في العراق للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٠) ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ٥٨-٦٠ .
- (٢) سعد زغلول بشير ، التضخم في الاقتصاد العراقي ٢٠٠٣-٢٠١١ ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مركز التدريب والبحوث الاحصائية ، ٢٠١٠ ، ص ٤

- (^١) عدي سالم علي ، نحو شبكة حماية اجتماعية فعالة في العراق (بالنظر على محافظة نينوى) ، مجلة تنمية الرافدين ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، مجلد ٣٤ ، العدد ١٠٩ ، ٢٠١٢ ، ص ٢٦٠-٢٦٣ .
- (^٢) وعد ابراهيم الامير ، باسمه فرج السراج ، شبكة الحماية الاجتماعية دراسة ميدانية تقييمية في مدينة الموصل ، مجلة دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد ٢٠ ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٨-٤٠ .
- (^٣) مها رحيم سالم ، شبكة الحماية الاجتماعية والامن الانساني في العراق في اطار السياسة الاجتماعية ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، المجلد ٢٣ ، العدد ٤ ، ٢٠١٢ ، ص ١١٣٢-١١٣٣ .
- (^٤) علاء جلوب فهد ، شبكة الحماية الاجتماعية ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، ٢٠٠٦ ، ص ٤ .
- (^٥) كريم محمد حمزة ، عدنان ياسين مصطفى ، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق المبادئ والاهداف ، ورقة عمل مقدمة الى الندوة العلمية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع بيت الحكمة ، ٢٠٠٦ ، ص ٦ .
- (^٦) امال عز الدين رشيد ، الامن الانساني للأسرة العراقية في تطبيقات شبكة الحماية الاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٠٨ .
- (^٧) حسناء ناصر ابراهيم ، وصال عبد الله حسين ، واقع شبكات الحماية الاجتماعية في العراق واثرها في حماية المستهلك ، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، المجلد ١ ، عدد ٢ ، ٢٠٠٩ ، ص ١١٠-١١١ .
- (^٨) رواء زكي يونس ، التنمية الاجتماعية في العراق ، مجلة دراسات اقليمية ، مركز دراسات اقليمية ، جامعة الموصل ، العدد ٦٥ ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٠-٧١ .
- (^٩) عدنان ياسين مصطفى ، التنمية الاجتماعية في العراق ، المسارات والافاق ، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، العددان ٢٩٥ ، ٢٦ ، ص ٨٠ .
- (1) SabriZire Al-Saadi, Oil Power and Adversity in Iraq's Experience: Case , History of the Middle East, Strategic Insights 6, 2007.**
<http://www.ccc.nps.navy.mil/si/2008/Apr/saadiApr08.as>
- (^{١٠}) سهام كامل محمد ، دراسة اقتصادية تحليلية للارقام القياسية لاسعار السلع الاستهلاكية في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٧-٧٨ .
- (^{١١}) باسم خميس عبيد الشمري ، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٥) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣٢-١٣٣ .
- (^{١٢}) علي نبع صايل الصبيحي ، احمد وهيب حسين ، السياسات الكلية في العراق خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٠ والفرص المتاحة للنهوض بالاقتصاد العراقي (دراسة مقارنة) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٤ ، العدد ٧ ، ٢٠١١ ، ص ١٧٨-١٧٩ .
- (^{١٣}) اسماء خضير ياس ، تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ٣٦ ، ٢٠١٣ ، ص ٥٨-٦٠ .
- (^{١٤}) قحطان شيران حسن ، تفعيل السياسة النقدية في معالجة التضخم مع اشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٠-٦٤ .

